Arab O. 34.

ملا جامی

قصد شهرت نبود جامی را کین همه نظم ابدار نوشت

M. ACADEMIA
KÖNYVTÁRA

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصوره بحقيقته كل من تجد في اكتساب
باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه بمبدء عما عده اه
وما قيل انه حاد بجاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من انى بجده فليس بشيء
مخلوة عن هذه الفائدة اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان على ان
فيه ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى كنهه ولا تحصى اي لا يضبط عدد نعمه
عاد في الكشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها لا تضبطوا عددها فلا احصاء
ههنا مستعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما في قوله تعالى اسرى بعبده
ليلا دحار اي صار منحيرا في بحار عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام
والصلوة على من لم ير اي لم يبصر فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو اثرا
وهو بفتحتين ما بقي من رسم الشيء للكفر الآتي ومحاه من المحو عطف تفسير
في مختار الصحاح الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره
من باب ضرب فهو متعد ولازم وورسما عطف على اثرا لازيادة مؤكدة للنفي
اي لم يره رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح بمعنى المنزل
اندرس والمخ وعفت الريح تتعدى ويلزم وبابهما عد انتهى فهذه الغير بينة
مؤكدة لما عطف عليه بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالابتداء
اي بالهداية للناس فان هدى بمعنى ولازما ومتعديا والنور اي بالنور الذي كان

دار اي صار متحيرا ابلغ دار اصاب دار الشاج

جمع الغالب بفتح اللام

سلام

بدلا لار في جبهته او بنور الاسلام الذي طلع عن الحق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح
بيمن مقدمه بالفتح والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي ينشرح بمبركة قدومه
بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور
عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لمحمد اي صفة جرت على غير من هي له
والصلوة على اله الكرام جمع كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة
الى الاوراق التي كتبتها اشارة لهنيئة او حسنة بناء على ان الديباجة هذه متأخرة عما كتبه
كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب المصباح في مختار الصحاح الديباجان
الخدان فكان ما ذكر في اوائل الكتب خدها ووجهها فلذا لك تسمى بالديباجة مأخوذة من
غرائب فوائده المفتاح وابتدا وانا اقول انتصب على الظرفية اي قبل اعراب الديباجة
بابة من كتاب الدال نيرا كونيا وغوالاية بانها طامس الزان المبين يتصل بعضها
ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وبيت بالجر ابتدا اي بيت من الابيات
ليفيد مهارة وغزارة اخذا فية في باب الاعراب واعتياد اعليه يقال مرنا على الشيء
من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا في الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدي من
الله بجبل الرشاد اي تمسكا بجبل الرشاد كائنا من الله وقدم الحال اعني من الله
على ذي الحال المجرور وهو جبل الرشاد وان لم يجز في الاصل بناء الاصح للسجع في الا
فعال اعتصم به تمسك وما وقع في بعض النسخ جبل الرشاد بدون الباء فلا يساعده كتب اللغة التي رأيناها
فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين المهملة لاستقامة ومعتذرا عطف معتصما بان نسخ اليه

غير بهذا مبذول والعذر اى الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الاية
فنقول ربّ قال ربّ انى لا املك الا نفسى وبخ قال فعل ماضى فاعله مستتر فيه راجع الى موسى
ربّ منادى حذف حرف ندائه ايضا وياء المتكلم اجتزاء عنها بالجيم والزاء المجتلبة اى اكتفاء
بالكسر فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وفتحه كما جاز فى غير
النداء وجاز حذفه اجتزاء بالكسر وهذا الحذف فى غير النداء قليل لان النداء موضع
التخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء والنداء انما هو لتوجيه المخاطب فيطلب الفراغ
منه بالسرعة ليتوجه الى المقصود وجاز ابداله الفا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد هذا الابدال
يوجد فى غير النداء نحو قولهم يا ويلتا وزيدا وعليه قوله ولم اتفق بلا لا بغير التنوين اصله
يا بلالى فحذف الياء وقلبت ياء المتكلم الفا واما ما روى مضموما او منونا على جعل بلا اسما
جنس نحو لكل عون موسى فليس فالخ بصدده لكن ينبغى ان يعلم ان حذف الياء و
قلبها الفا فى المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال
فى يا عدوّى يا عدّو بحذف الياء ولا عدو انقلبها الفا هذا ما قالوه فعليك به
يا ينفعك فى مواضع شتى وخل رب بدون الياء المحذوفة منصوب لانه مفعول به
لان معناه اريد او اعنى ربّ ويا رب مع سقوطها الى حرها وغاينها يقال فتح الميس
اى مؤخرها يعنى ان قوله يا رب مع قوله انى لا املك الا نفسى اى فى محل النصب لكونه
مقول القول هكذا قيل لكن نظر لان الجملة التى لا تقع موقع المفرد لا يكون لها من
الاعراب محل لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن له خطر من الاعراب

فيه ؟

الا من جهة فيما هو موقع المفرد والمركب وهذا مشهور لا سترة بالضم ما يستتر به
اي لا تشك فيه فهذه الجملة اي جملة يارب مع سائرها ليست بواقعة موقع المفرد لان
مقول القول لا يكون الا جملة اي مقول القول الذي قصد به الحكاية جملة لحكمية مستقلة
ليس الا جملة ولهذا قالوا واجب كسر ان بعد القول للحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي
ونحوه وكذا ما وقعت صلة فلا يكون الا جملة نحو له اللهم لغا فيقال متصلة بالاستثناء
في الاكثر لنفي الالف والحاء التي صيل بنفي الكل وباثباته والوقع خلافه نحو ما جاءني القوم الا
جاءني اللهم الا زيد فمعناه لا تؤاخذني يارب فان كلام الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى
او لنا كبد كلامه عند المسمع فكانه قال ايها المسمع اعلم اني ادعو الله تعالى يشهد علي
كلامي انه حق والاستثناء صدق وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما
في ثبوته ضعف فكانه يستعان في اثباته باللهم واصله يا الله ام اي قصد نا بالخير
فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم
الا ان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر ومثل هذا يؤول قولهم قولنا ضربا بمصدر وغير ذلك
لكن ح لا يكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما اي
في الجملة التي وقعت فيه اي في مقول القول بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة
موقع المفعول قال والمفعول لا يكون الا مفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية
عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار
حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل النصب لكونه

للمفعول ؟
فلا يكون محلها
النصب ؟

مقول القول بانى عند هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجمل الواقعة مقول القول
فى محل النصب ولهذا عدوها احدى الجملة السبع التى لها محل من الاعراب حين قسموا
الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل منه ويشعر بذلك قولهم ان مقول
القول يكون جملة محكية ولا تكون لفظ منصوبا الا اذا كان مصدر كقولك قلت
قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد فى
جوابه قلت قولا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا يدل
على هذه الجموع ولهذا اجازوا ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وجه ان المفعول لا يكون الا
مفردا فلان المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرآن على الاسم الذى هو من اقسام الكلمة
والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا لان الجملة فيها تستقيم الكلام ويحصل المرام اى اعطوه
بفتح الميم المطلب من رام الشىء طلبه كذا فى شرح جمال الدين للكشاف وكذا اى
تكون القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او
من اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه
مركب من حرف النداء واسم وهو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله
باحدى حروف النداء فنى قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح قولهم وجوبهم مبتدا وخبره
قوله منزل اى جواب النحاة بان النداء فى تقدير الفعل كما مر حيث قال لان معناه
اريد او اعنى ربا فيكون مركبا من فعل واسم لكن هذا منزل اى مبطل بانه لو كان
فى تقدير الفعل فكان فعلا للصدق والكذب لان الفعل الذى قدر به النداء مثل

اريد او اعني زاد دعوة ذلك اى لمحتمل لهما لكن يمكن يقال ان نصرة نصب على انه
مفعول الهم ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان لمحتملا للتصديق والكذب
ممنوعة وانما تصدق تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا فهو ممنوع
لا يجوز ان يكون الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود
جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه
اى لفظ بعت وكذا نظايره مشتركة بين الاخبار والانشاء فانه بعت مثلا
يستعمل لانشاء البيع تارة اي مرة واخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اى تارة
اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات و
وبسر كسفت وربما قالوا فعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو
اما على الظرفية او على المصدرية على خلاف في مرة في قولك ضربته مرة وكذا
لفظ ادعو يستعمل تارة لانشاء النداء اى لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى
للاخبار عن الدعوة الثابتة فلا باس لنا ان نذكر بهنا معنى الانشاء والاخبار ارشاد
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم فان وضعه لاظهار
مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار
مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله عطف على
قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله
وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي يكون الاثبات

الملازمة
كذا في النسخة

طلب صدور البيع منك الان قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح بناء لازما اما
لشبهه باسم الاشارة لان قولك الان معناه هذا الوقت على ما هو
مذهب سيبويه اما لشبهه بالحرف بلزومه في اصل الوضع وتبرة واحدة
فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وسائر الاسماء
يكون في اول الوضع نكرة ثم يعرف وينكر ولا يبنى على حال فلما لم يتصرف فيه
بسبب لزوم اللام شابه الحرف لا يتصور فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذكور
من قولنا للاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان
بد ان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج عنه ظاهر
الاخبارات استقبالية وحالية لكن بيناولها في التحقيق لان معناها هو هذا
المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان انه اثبات ما كان
انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة الثلثة
فندخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او نقول انه ليس من قبيل التعريفات
المذكورة بل من قبيل المالحات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر
البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى
المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن
اي ما لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانهما
انما يحصلان بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موجود فهذا اي قولنا اما

لاظهار

سواء كان اظهار مدلوله واثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني اى قول علماء علم المعاني
والبيان اما ان يكون نسبة الكلام خارج مطابقة اى مطابق تلك النسبة لذلك
الخارج او لا مطابقة وان كان لخبر لخو زيد قايم والا اي وان لم يكن نسبة الكلام
خارج مطابقة او لا مطابقة فالا هنا ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانه
بيان ذلك ان الكلام الذى دل على الوقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان
هذا ذلك او بالنفي بان هذا ليس ذلك مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد
ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذلك او لم يكن فمطابقة
هذه النسبة الى حاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة
بان يكون ثبوتين او سلبين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع
والخارج وفي نفس الامر فاذا قلت ابيع دارك البيع الحالي فلابد له من وقوع
بيع خارج حاصلا بغير هذا اللفظ بقصد مطابقة له لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له بقصد مطابقة له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجده
فابحث طويل الذيل اى كثير اطراف والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار متعلق
بالبحث وانما احتاج للمناقشة بقوله ما نحن فيه في قوله فاولى الرجوع الى ما نحن فيه
من اعراب اية الكريمة الى ان حرف حرد المشبهة بالفعل ومحل الضمير المتكلم نصب
لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع مبني بلا فاعله مستتر فيه
اى منوى فيه والا حرف استثناء مفرغ هنا لما عرفت انه قد يكون

صنة كغير حملا على نفسي ضمير المتكلم فيه فجرور محلا لاضافة نفس اليه ونفس
مضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على راي الشيخ ابن الحاجب
واما على مذهب بعضهم فمنصوب لفظا وللاشارة الى مذهبين قال فجاسبقا وحاربت
منصوب والاستثناء بهما مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء
او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل
في الصحاح وليكن عملك بحسب ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورة
بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر
على الوجه الاول فالعامل بهما هو لا املك تقتضي النصب فيكون منصوبا به بانه مفعول به
وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له
اي هيئ للمستثنى العامل الذي قبل الا فسموهم بالمستثنى على ما قالوا مجاز مرسل
من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل فحذف
المستثنى منه وجعل ما بعد الا اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى
وبسمى اي لا يعرف الا باسم المستثنى من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت
ما جاءني الا زيد حكمنا بانه فاعل لجاءني وهو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل
جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قام هند وهما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ
يجيء في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما ضربت الا بزيدا وان تظن
الا تظن وما ضربته الا تأديبا وما امتلأ الا ماء ولا تقول ما جئت الا وزيد

وحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عاد ذلك الجملة فيه هذه عبارات مشهورة
فيما بين المعربين لكن فيه مسامحة لان الجملة ليست بعامل رفع لكونها جزء ان مع
اسمها وخبرها بمقول القول اي جزء منه ولا محل من الاعراب لان الكلام في محل
النصب على ما قيل نعم مجموع المقول لا جزءه على ما صرحوا عليه واما تحمل وجوها الاول ان يكون
مرفوعا تقديرا والواو للعطف فيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على
المصدرية فانه عامل المفاعيل التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي اسقاه الله ورعاه ايضا
الى راجع وجوها اما ان يكون مبتداء وخبره محذوف اي واخي لا يملك لانفسه او خبر
مبتداء محذوف اي مثل اخي وانما حذف المبتداء والخبر تعريضا سوق الكلام او عطف
على اسم ان قان قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا
قلت المضاف المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبرة قبل دخوله عليه وفيه
اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحدها
لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على فاعل لا املك وانما قال لوجود
الفاعل لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع الا استقباح عند البصريين بناء على ان
الضمير المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز

انفصاله وكلمة مستقلا اما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه
فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل او بفعل فاصل قبيل
العاطف او بعده فحينئذ يجوز من العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فحصل بهذا استقلال هذا الكلمة في الجملة في
هذا الجواز كيف لو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين
في حواشي حاشية الشريف لشرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام وطول
الكلام قد يفيد غالبا هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امرأة بحذف التاء بتبث
من حضرت والحافظو عورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون فانها وجوه غالبا هو ليس
بواجب اولى او فاعل فعل محذوف اى ولا يملك اخى الانفة او بمضمر ان وبعد واو الجر سرد عليه
ان الكلام في كون اخى مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المحذوفة الملغاة عن العمل على ما هو
الاغلب لغوات الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخى لا يملك الا نفسه فيكون عطف جملة على جملة
اى لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف
الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا على جملة انى لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المقادر
على جملة من قوله انى لا املك لكن الظاهر من عدم التعرض من تقدير الجر في الوجه الثالث
وتعرضه له في موضعين اى في هذا الوجه وفي رابع وجوه النصب التي بأني اذهب
الشارح الى ما ظن من قبيل عطف المفرد على المفرد واما ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء

ايضا

ايضاً فيكون ما بعده مرفوعا مبتدء وخبر مبتدء محذوف ويفرق هذا الوجه عن الاول بان لا
يكون اخي ههنا معطوفاً على شيء وفيه اغنى الوجه الثاني وجوه ايضا لوجهان الاول
ان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال بدل قوله الثاني اذا والوا
والحال عطفا على قوله الواو للعطف وجعل الوكونه منصوبا والثالث كونه خبر كان احسن
ترتيبا واخبط اقول ما كان يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجه ايضا لانه اما عطف
على لفظ المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان اي على محل المنصوب المعتبر
بعد دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن
باقي وجوه النصب او خدشه عليها لكان اولى كما لا يخفى او ليضمر ان المشددة ويقدر الباء
اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة اقول لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو
للقسم بتحتين اي وحق اخي هذا المعنى لان فيه مضافا مقدرا والواو للعطف وهو على وجوه
ايضا لانه اما لعطف اسم على الضمير المجرور اعني الياء المحذوفة من زني اجنرا وبالكاف اي ورب
اخي او العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك
وبزيد او اسما كما في الآية المذكورة لان المجرور متصل بالجار بمباشرة اتصال فالعطف
على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكده
ويناسبه بالمرفوع المنفصل خلاف القياس او لعطف نفسي المحذوف على نفسي المذكور
حملا على حذف المضاف اي ونفسي اخي وايضا عطف على قوله حذف المضاف اليه على
اعراب الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب

او لعطفه في نفسي
اي في هذا القول
للعطف على الص
او نفسي ض
في موضع
فالواو

نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اى اهل القرية كذلك يجوز ابعاده على اعراب الاول
كقول الشاعر وهو داود الكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اى اكل نار بالهمزة
فى اكل امرء للاستفهام الانكارى وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين والباء فاعله
عند الجمهور وتوقد بضم الدال اصله تتوقد وحذف احدى التائين وانما قال على وجه لائح فيه
وجهان احدهما هو انها بجزورة معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه المذكورة فى اخى ثمانية عشر
هكذا فى النسخ التى رأيناها طرا والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة
ههنا ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الاية فى كتب التفاسير بعضه ضرورى بحاوز بعضه
تلويحا اى اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقة اى بحقيقة الاعراب المذكور لما فرغ من
اعراب الاية الكريمة شرع فى اعراب البيت فقال اما البيت فكقول انى طالب من طلب
المجد فليكن كعلى يهب الالف وهو يتم اعرابه من اسم موصول يجىء للفاعل على عكس
ما مر نوع المحل للابتداء طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى من صلته ويجىء
لك زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عار
عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء فى جوابه عند سيبويه ويدخل عند الى الحسن الاخفش
لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف بينهما فى الحقيقة ومنها ما تشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او
مشابهة للشرط فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثانى وذلك المشابهة
بان يكون ذلك المبتداء موصولا او نكرة موصوفة لابهامها كالكلمات الشرطية او

طرا

لتعلقه صح
او ظرف فالتعلق بالفعل على الاصح فصار الجزاء كالجزاء الذي يدخل الفاء وهذا دليل على انه اذا لي من
كلمات الشرطية وجواز ترك الفاء في الجزاء وكذا الموصوف بالموصول المذكور بجامع تلك
المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه اهو ليست ولعل بل جميع نوا
سخ الابتداء غير ان وان ولكن لان نواسخ تؤثر معنى في الجملة والمؤثر معنى فيها لا يدخل
على جملة مصدرة بلازم التصدر كالشرط الا ان يهد المبتدأ لم يكن بغريق في الشرط جاز ان يدخله
ما لا يؤثر معنى الجملة كان وان ولكن على راي اي صاحب العباب شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول
قوله فليكن خبر المبتدأ الذي هو من بالفاء واغا كان بالفاء لان المبتدأ واسم موصول صلة فعل
وكلما كان المبتدأ كذا لك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجي بعد هذا او بعد بلا وفاغا
قال كان في فليكن بناء على ان المضارع مأخوذة من المضي والمشتق متضمن لما اشتق منه فان قيل
المناسب ان يقول ويكون في فليكن امة تامة او ناقصة فلم يقل كذلك قلنا بناء على ان التقسيم
الى التامة والناقصة قد اشتهر بين المعربين بالنسبة الى كان دون خبر فان قيل لم قال تامة بالتاء
مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة كان قيل ما فايدة تاويله بلفظة بالتاء قلنا زيدت التاء
في امثالها لتفيد وحدة اللفظ ان كانت لفظة كان ناقصة فكعلي خبره اي فليكن الطالب
للمجد قائما لعلي وان كانت تامة فكعلي حال من اسم كان ولو قال حالا من فاعل كان لكان اولى او
صفة لمصدر محذوف اي كونا كائنا على اغا قدر المضاف ليستقيم المعنى بهب فعل مضارع
فاعله مستتر فيه عايد الى علي فيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبر
كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عايد الى علي او الى الطالب الالف نصب على انه مفعوله

وحل الجملة النعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير النافصة او على الحال
من على على تقدير التامة وحلها رفع على انه خبر مبتدا محذوف اى هو اى على كرم الله
وجهه يهب الالف ولو قال على يهب لكان اولى لئلا يلزم رجوع الضمير يهب الى الضمير
اعنى هو او صلة حذف موصولها اى كعلى الذى يهب الالف والصلة مع الموصول فى
محل الجر لكونه صفة على او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة
من الاعراب لان الجملة التى وقعت صلة او مستانفة ليس لها محل من الاعراب
الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعنى لما قال فلكن
كيف كانه قال قائل ما شانه اى امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو يتبسم والواو فى
للحال وهو مبتدا والمحل على الابتداء ويتبسم خبره وفيه عائد من ارهاء الضمير كما لا يخفى والجملة
الاسمية اعنى المبتدا مع خبره فى محل النصب للحالية وهذا القدر كاف من الاقوال والله
اعلم بخبايا الاحوال وقد كان اى قرب وقت الشروع الى الاعراب هكذا اجيدا النسخ
لكن المشهور بعد يبقى دون الى ديباجة الكتاب اى المصباح بعون الله الغنى الوهاب
لكن لابد البدء الغراق ومنه مولهم لابد من كذا كانه قيل لافراق منه لنا او لا من بيان
امور اربعة كائنة فى تحت طالب النحو على قراءته متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية
مصدر قراءا الامر الاول من تلك الامور الاربعة فى اثبات وجوب قراءته بيانه اى بيان
ان ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرا اى المقدمة الاولى وهى قوله انها

يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اى توحيده
الكامل النافع فى الاخرة والاولى موقوف تصديق النبى وهو الموقوف بالجزء صفة تصديق على
معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف
على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذا
الواسائط الثلث واما بيان الكبرى اى مقدمة الثانية وهى ان ما يتوقف عليه الواجب
فهو واجب فمعلوم فى الاصوليين اى اصول الدين وعلم الكلام واصول الفقه فبعد بيان
المقدمتين تثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو وعن عبد الله ابن المبارك انه
قال مات ابى وخلف لى ستين الف درهم فانفقت من ثلثين الف درهم فى تعلم
الفقه وثلثين الفا فى تعلم النحو والادب وليت الذى انفقته فى تعلم الفقه انفقته فى تعلم
النحو والادب فان التصحيف قد كثر والتحريف حرف واحد من كتاب الله تع وجد فى الانجيل
مكتوبا انى انا الله دلدت عيسى من عذرا وبتول اى منقطعة عن الازواج بتشديد اللام
فقرءوه بتخفيفها فكفروا والاولى فى من تلك الامور الاربعة فى تعريفه اى تعريف النحو ليكون
المطالب على بصيرة فى شروعه وتحصيله وهو ان يقال علم بقوانين اى علم بالقضايا اى الكلية
التى يتعرف احكام جزئياتها موضوعها منها يعرف بها اى بتلك القوانين احوال تراكيب العربية
من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدم فعلم من تعريفه موضوعه اى موضوع النحو
وهو اى موضوع العلم مطلقا ما يبحث فى ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو ههنا التراكيب
العربية فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك من احوال تلك الكلم لا لتغير
التركيب يرشد اليه قولك كقولك هذا الاسم معرب او مبنى واعراضها الذاتية احوالها العارضة

له من حيث هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بوجه ما
بادية لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي
تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشأه الذات او الجزء او الخارج المادي
له الصدق اوفي الوجوه الاول كالانسان فان لكل من جزءيه وخلافيه والناهي كادراك الامور الغريبة بجزئه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم
بالسطح المباين له في الصدق والمساواة له في الوجود هذا فانه ينفعك في مواضع شتى
ومسائله اي مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها الواقعة
فيها كقولك هذه الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل ان المثال لا يطابق المحمل
وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف ونحو ضارب مبني عليها ان مسائل العلم هي القضايا
التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والجعل المذكور هو
معنى البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل وبحث عملها ثم صرفه الناسخ لاما
سر حاجة دل عليه سوق الكلام فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية ان
يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها الذاتية اه ثم انه
ينبغي ان يقول والبحث جعل هذه الاحوال على التراكيب والمراد من الجعل الاثبات و
ما وقع من المسائل على صورة الشرطية والحملية السالبة فبرجع الى الحملية الموجبة
اما الشرطية فبانه يؤل بمثل هذا ملزوم لذلك في المنفصلة او معاند له في المنفصلة
واما السالبة فبالتعرف لها بسلب المجهول فيكون موجبة محمولها بسلب والامر الثالث
من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال اي في

الترتيب

التراكيب العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة
وفايق القرآن ويكون هي وسيلة الى تصديق النبي صلعم افضل الصلوة واكمل الرضوان
في مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي صلعم وسيلة
الى توحيد الواجب الذي هو رزاق الانس والجان والانس بالكسر البشر الواحد
الانسي بالكسر وسكون النون وانسي بفتحتين وانات والجان ابو الجن كما ان
ادم ابو البشر كذا في مختار الصحاح والمراد بالجن مطلقا واعاد ذكر الجان لمناسبة كلمة
الرضوان كما في الامر الاول ولا بد علينا ان نبين شرف النجوم ومرتبة اقتداء
لبعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف منه كالعلم الآلهي واما بحسب براهينه
القاطعة كعلم الهندسة واما لفوائده الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما لتحصيل كمال لصاحبه
كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلامه تعالى وكلام رسوله الدالي على ذاته تعالى وصفاته
تع فالعلم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعملان حتى علمها به واما مرتبة النحو فبعد
اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك
الامور الاربعة في بيان سبب وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدولي الدايل بضم
الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم مجد الى الاسود وقيل اسم رجل من اولاد
كنانة والبه نسب ابو الاسود لكن اذا نسب بفتح ثانيه قيل دويلي بضم الدال وفتح
الهمزة سمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب
ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع
فقال امير المؤمنين ما هذا اللفظ لمخالطة العرب والنح وكسرة المولدين بفتح اللام
وهم الذين ولدوا في العجم وبالعكس فينا وكسرة المولدين فيما بيننا وقال علي

وكسره بالجر

رضي الله عنه تعليل لقوله اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم
ما ابنا وای اخبر والشعر عن المسمی ای عن ذات التی وضع لها الاسم کزید
وعمر وبکر والفعل ما ابنا وعن حرکة المسمی ای عن حرکة المسمی ای عن
المسمی عن الاحوال التی نسبت من الضرب والموت والمشی وغیر
ذلک نحو ضرب زید ومات عمرو وحسن بکر والحرف ما اوجد معنی فی
غیره یعنی ما دل علی معنی فی غیره ای معناه غیر مستقل بنفسه ای لا یحتمل
ولا یتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغیر مثلا معنی فی قولنا زید فی الدار وهو
فیة المخصوصة لا تعقل الا بتعقل المتعلق الذی هو حصل زید فیکون ذکر
المتعلق شرطا فی دلالة الحرف علی معناه بخلاف الاسم کزید وغیره ومن
الاسماء الازمنة الاضافیة فانها ذو مثلا دلالة علی معنی صاحب غیر ذکر
المتعلق وانما ذکر المتعلق لیحصل الفایدة ای الغرض من وضعه وهو جعله
صفة لشیء لا لاجل ان دلالته علی معناه مشروط بذکر متعلقه فاعلم ذلک
واما الضمیر فی غیره فی قولهم الحرف ما دل علی معنی فی غیره فعاید الی معنی وفی
غیره متعلق بمحذوف فی محل الجر علی انه صفة معنی ای حاصل باعتبار تعلقه
بالغیر لا باعتباره فی نفسه وکذا قولهم الاسم ما دل علی معنی فی نفسه ای
ای ما دل علی معنی حصل باعتباره فی نفسه لا باعتبار امر خارج عنه کما
یقال الدار فیتیها فی نفسها کذا ای لا باعتبار امر خارج من کونها بیتا

وسط البلد

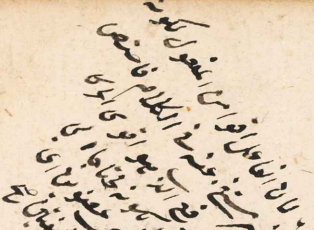

وسطا البتة وقريبا من الجزء وخبر ذلك والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه اى
ما سوا الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه
والتقريب فان المرفوعات الخمسة اعنى المبتدا مع خبره وخبر ان واسم
كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا النفى جنس ملحقات بالفاعل من جهة
ان يكون مسندا اليه او خبرا اتما نيابة عن الجملة كالفاعل او مشبهها بالمسند
اليه بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثيرا ما قد يكون واحدا فصاعدا
الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطى له طلبا للتعادل وما سواه
من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعنى الحال والتمييز
والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا النفى الجنس وخبر ما ولا
بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة فى الكلام او من حيث
الخ بعد الموقوع او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا
لنفى الجنس قالوا انها مشبهان بالمفعول لان اخبارها اذا كانت مشبهة
بالفاعل كان اسماءها مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف
اليه مجرور اى الجار الاصيلى للمضاف اليه اى بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية
لانه بنى الفاعل والمفعول ولهذا ارتفع فاعلا فى المعنى مرة ومفعولا اخرى كما فى
اضافة المصدر مثلا فاحتيج الى الجار الذى هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط
الحنك ذيا بالملك التوافق وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزائد فى المبتدا او نحو حسبك

درج او فی الفاعل نحو کفا بالله او فی المفعول نحو قوله تعالی ولا تلقوا بایدیکم الی التهلکة
ای لا تلقوا انفسکم الی الهلاک وکالمجرور بالاضافة اللفظیة نحو ضارب زید وحسن
الوجه فیکون المجرور فی اللفظ منصوبا او مرفوعا فی تقدیر فهی مرفوع علیه وملحقه
بالمجرور الاصیل وقال علی رضی بعد هذا المقال لابی الاسود ای حاطبه فان الفعل
یستعمل بحروف متعلقة علی معان متعددة یقال فلان به اذا حکم به وقال عنه
ای روی عنه وقال له اذا حاطبه وقال علیه ای افتری علیه وقال فیه
ای اجتهد فیه الخ هذا ای اقصد هذا المذکور واحرف ممکنة الیه
فهذا ای فلقول علی نحو الخ هذا اسمی هذا العلم نحو اتیتنا بلفظة الشریف
وقیل سموه النحو لان النحو هو الطریق والقصد وبهذا العلم یعرف الوصول
الی المقاصد بایراد الطرق المناسبة من الالفاظ ویتیسر قصدها بذلک
العلم ونقل فی بعض الکتب هذه القصة هکذا روی عن ابی الاسود الدؤلی
استاذ الحسن والحسین رضی انه قال دخلت علی امیر المؤمنین علی رضی فرایته
مطرقا متفکرا فقلت فیم تفکر یا امیر المؤمنین فقال انی سمعت ببلدکم لحنا
اجاحظا فی الاعراب فاردت ان اضع کتابا فی الاصول العربیة ثم
اتیته بعد ذلک فالقی الی صحیفة فیها بسم الله الرحمن الرحیم الکلام
ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما ابناء عن المسمی والفعل ما ابناء
عن الفاعل والحرف ما ابناء عن معنی لیس باسم ولا فعل وقال الخ هذا

وتبعه

M.T. AKADÉMIA KÖNYV-TÁRA

وتتبعه وزد فيه ما وضع قال اى ابو الاسود جمعت اشياء ورفعتها عليه
وكان فى ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن قال لم تزد كتها قلت
لم احسبها منها فقال لى بى منها فوذ باحكما ان امرءة دخلت على معاوية فى
فى ضمن عثمان رضيه فقالت ان ابى مات وترك لى مالا يتبع ان فاستتبع
معاوية ذلك فبلغ ابا على رضى فرسم لابى الاسود بوضع النحو فوضع ابو الا
سود رجلا يقرا ان الله برئ من المشركين ورسوله بجر رسول فخفف
بانى العطف والتبعت ثم قالت له ابنة يا ابت ما احسن السماء بالضم
على لفظ الاستفهام فقال لها بخوهما اغا التعجب من حسنها فقال لها نحو
لى ما احسن السماء وافتحى فاكِ فخفف بانى التعجب والاستفهام
واخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمى وعبد السيد وابو
عمرو بن العلاء واخذ خليل بن احمد عن عيسى السقفى واخذ من الخليل
سيبويه وعلى بن حمزة الكسائى واخذ من ابى عمرو بن العلاء ثم صار اهل
الادب كوفيا وبصريا فالكسائى واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه
محمد الانبارى كلهم كوفى وسيبويه واخذ منه الاخفش وخطرب
واخذ منه صالح الجرمى وبكر المازنى ومنهما محمد الملقب بالمبرد من المبرد
ابو اسحق الزجاجى وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو على الفسوى
وابو سعيد السيرافى وعلى الرمانى ومنهما ابو على الفارسى ومنه ابن جنى

ابن حسن ومنه عبد القاهر الجرجاني في كلامهم بصري ثم قبل لم أبت بعده
من تعبا وبه انتهى وهذا المنقول عنه اى هذا الذي نقل عن علي رحمه هذا
مبتدا، جزء قوله اصل علم النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء
الكاملون علما فضلنا ايمنهم الوثيق كتبا كثيرة مفعول استنبط واستخرجوا
منه ابوابا طويلة تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذا المر
صود اي المترقب لابد من الشروع في المقصود قال المصنف اما بعد
حمد الله اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم
حرف قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين وتحدثه ما في شرح
الضوء من ان النحاة بعد انفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة
للشرط او نائبة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب
الكشاف الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى
فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة لمعنى الشرط لزم دخول الفاء الزاءبة
في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو
المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء لو
جود ما يدل عليه من اللوح والايماء نحو قوله اما الفتال لا فتال لديكم واعلم
انه يمكن حمل كلام على القياس الاقتراني المنتج للزوم الفاء فتقول
المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة لمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى

الشرط

وكل منضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه بلا تخ من اول الشكل الاول ان الفاء
لازمة في جوابها فهذا الاستدلال بالمؤثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء
على المتضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول
واما الثاني فغير تام لافادة اليقين ويمكن حمل على القياس الاستثنائي في المثبت
المتضمن لمعنى الشرط لانها لو لم يكن منضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها
لكنها لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء
آلهة غير الله ولذلك لم يفسد ما معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا
لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام
وهذا اكثر الاستدلال بالاثر على المؤثر هكذا افادة بعض المحققين
ويرد عليه ان كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة كما
مر واما الشرطية يتضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء اليه اشار
الخافي من شراح اللباب وانما قلنا متضمنة لمعنى الشرط لان اصل ما
بعد الحمد لله مهما يكن من شيء فاقول بعد الحمد لله مهما اسم متضمن لمعنى
الشرط ويكون مجزوم به نائبة عن فعل او بحدث وفاعله راجع الى مهما
ومن شيء بيان له لابهام فاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتداها مهما
وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها
الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه مبتدأ لا خبر له معناه مهما يقع او

بحدث كائنا من شئ فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما يغلبت الله
نبيا لا بد من وقوع شئ فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شئ آخر وما اى
طلبا للاختصار وههنا مذهب اخر ذكره سيبويه الا يتضاح ان المحذوف
وهو الجملة الفعلية وحدها اى بغير حذف مهما اما مغلوب
من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم مقامه بضم الميم الاشهر وجوز فتحه و
فصار ما فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال اصل
اما بعد حمد الله مهما يكن من شئ فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء
اذا كان مضارعين جب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقل بالجزم قلت
هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمتنع ان
يعمل ما قبله فيما بعدها فيما دل بمعلة جبر مبدأ محذوف اى فان اقول ليصير جملة
اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية فان قلت كيف جئ بالفاء مع
ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط من غير حاجة اليا
الفاء قلت انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف
الاربعة اى السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركه اما جوازا تيان
الفاء فلان المضارع المثبت كالفعل اذا دات الشرط صالحا للاستقبال
فلم يؤثر الاداة فيه باثرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج
الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز تركه فلان اثر الاداة

فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فعرفه الاداة الى الاستقبال يعنى
ان الجازم كاف في الارتباط بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى
الجواب المذكور في النحو اعني مقول القول وهو فان الولد الا عز الظاهر
ان يقال وهو ان الولد الا عز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالي بين
حرف الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان ثبت تحقيق خبار
نه فاستمع ما تتلو عليك فتقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول والقايم
مقام فاعله مصدره اي كراهتهم ان يقع الموالاة على ما نقل الزجاج "
عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه با
لفعل اي قيم القيام وقعد القعود لا يجوز ان يكون القايم مقام فاعله بين
لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ا
ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو محال كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزم
الظرفية لما جاز ارفع وقد وقع كما بين ابديهم وتقطع بينكم على قراءة من
رفع وقد ظهر لك من هذا وجه اخر وهو كون بين فاعل يوالي وقبل
الا بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ
لا موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرف الشرط والجزاء ينافي قوله الكلمة
فيها معنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما
يقال قد حرف نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى

المذهبين المذكورين هذا وانما كرهوا ذلك لان حق الفاء ان يتوسط
بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها الابتداء شيئا شيئا ثم حذف اقول لعله
لانه المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي
لا يكون الا باللسان فكانه قال قول بعد القول عن هذا القول الخاص اعني
الحمد آني الولد الا ٣٠ الخ فصار اما بعد حمد الله الخ واعلم ان اما على ثلثة
اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كما في الواقعة في اول هذا الكتاب في قوله
اما بعد حمد الله في الانعام ومركبة وهي المركبة على وجهين لان الاصل فيها
ان مهما للشرط وما زايدة للتاكيد فحذفت الالف الاولى في الرسم
بعد قلبها ميما لتوالي الحروف فصار امابكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس
باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازها عن اما المفردة وعن اما
المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم كما يليه الفعل دايما
هكذا قيل واما الفرق بين هاتين يعني المفردة والمركبة من لان كنت الجزاء
فيدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم يدخل فيكونه
للتفصيل في المفردة وللتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما
بعثتها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة من
لان لانها اي اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة
للتحقيق قوله للتخفيف متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبر توني

ان جاء الاعمى الا لانجاءه الاعمى ومثال الثانى فى قوله تع وان الساجد لله فلا
تدعوا مع الله احدا اى لان الساجد وقوله على ان اللام متعلق بما بينهم
من الكلام السابق يعنى ان اصل الكلام لان الساجد بتقدير اللام على ان
يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع وهل مقدر وهو ان يقال
لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه
اول الآية فاجاب بقوله على الى اللام الخ فان قبل ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء فى عامله قلنا ان اللام التعليلية وما ينضم
معناه يجوز دخول الفاء فى متعلقها لكون المقدم فى معنى الشرط والسبب
للمتاخر كما ذكره فى الكشاف فى تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فاحفظ
كان من ان كنت اى حذف من الخط للاختصار فربما تزاد
بعد بآخر ان عوضا عنه اى عن كان فادغم النون فى الميم بعد قلبه اياه وا
انتقل الضمير المتصل فى كنت الى المنفصل يعنى لما حذف ما يتصل بناء
الخطاب اعنى كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتى
بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعنى انت فصار اما انت منطلقا
انطلقت واعلم ان الجارة اعنى اللام فى لان كنت متعلق بانطلقت
واتما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انهما مع الام
م كان الشرطية فى السببية لان المعنى لاجل انطلقت فكما ان

السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما
عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان
المفتوحة تكون للجزاء ايضا وعلى هذا محمول قوله نعم وان فضل احدهما
بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية
للشرط المحض اتفاقا هكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم نطلع على امثلته و
موارد استعمالاته واما الثالثة فليست للشرط ولا متضمنة اياه على
المذهب الاصح وان ذهب الى المتضمن شرذمة هي بكسر الشين والذال
المعجمة بمعنى الطائفة والجمع الشراذم اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى
اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد صحح هذا بكسر
الزاي وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان و
لو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذ
هب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاو
لى اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح اي الاو
لى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا قال متضمنة ان يقال كيف
يصح الاتفاق المذكور ورد فذكر ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر
النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر
فنقل فاقاله بقوله وفي الاولى اختلاف الخ ثم قال تجيبا عنه هكذا قيل

لكن يمكن

لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظا لا حقيقيا اى فصح ح قولنا ان الاولى
متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز حينئذ انما قلنا يمكن ان يكون الخ لانه يجوز ان
يكون مراد ابن الحاجب بما حيث قال فى الكافية حروف الشرط ان
ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على انه خبر يكون الخ
اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشرى بلما حيث قال فى المفصل بعد عدة
فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا
الشرط وهما ان ولو اما كائنة فيهما معنى الشرط اما الاولى المفردة با
لنصب المتضمنة للشرط لا الثانية فح اى حين ان يكون مراد
ابن الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشرى اما الاولى لانتفاء بينهما
فى الحقيقة بل فى اللفظ اى بل وقع النزاع الظاهرى فى لفظه اما حيث
قال احدهما ان اما حرف شرط وقال الاخر انها اما متضمنة للشر
ط فهو نزاع لفظى لا نزاع بينهما فى الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر
قول الاخر اذا عرض عليه مراده من قوله فليتأمل هذا المقام على صيغة
المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اى فليتأمل المتأمل فى هذا
المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمى من زاد يزيد اى لا زيادة
على التقرير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما وارقسام شرع فى
تحقيق استعمال اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال المفردة

على وجهين لانه اما ليس يستعمل لتفضيل ما اجله المتكلم نحو انا اود اى
احب واقلى اى ابغض اما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل و
نحو جاء فى القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريق الاستيناف ودفع
النحاة عما وقع جوابا لسؤال يعنى عما قال المتكلم جاء فى القوم فكان قائلا
قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيدا الخ ويستعمل فى اوايل الكلام المنقطع
بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه ما يأتى فى اوايل الكتب كقول المصنف تاما بحمد
الله فى الانعام وان اردت تحقيق المقام فاسمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو
انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل فى جميع موادها الا ان تفصيله قد يكون بجملة
سابق كقولك جاء فى القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر
قسيمه اكتفاء بما يقوم مقام مع الاشعار بزيادة اعتناء بشان المذكور بعد
اما فيما سبق له الكلام كقوله تع فاما الذين فى قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون
لان المقصود الاولى بهو ذم الزايغين وقد يكون تفصيلا لمتعدد فى الذهن فخ قد
سبعة ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحى ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من
ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه
كقولهم فى صدور الكتب والرسايل اما بعد وفيه فايدة زيادة تاكيد لان

تفصيل

تفصيل المجمل و اخبار رجل او جملة مخصوصة فاني الذهن بدل على زيادة
الاعتناء بشان المذكور بعد اما هذا فان قيل المفهوم مما حققت
ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل و انها لا تستعمل الا فيه و ما
ذكره الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني قسما لا ستعمالها
للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعله قسما لاستعمالها التفصيل
ما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل و هو قسم مخصوص من مطلق التفصيل
كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا فاستعمال ان قسمان كما ذكره الشا
رح فلما اقسم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما و اشارة
الى المفردة اى لما اقسم اما المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام
لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم على انه
اسم مكان من قام لكن الاول اولى اعرف كما اشرنا اليه مهما
يكن تضمنت هي معنى الابتداء و الشرط الذي في مهما يكن لانه
مهما يكن مبتدأ و يتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي
ان تدخل اما على الاسم لان اما العالم يصح وقوعها مبتدأ لكونها واجب
ان تدخل على ما يقع مبتدأ بحسب نوعه و هو الاسم ليثلا يفوت معنى
الابتداء بالكلية و ان صح قلنا بحسب نوعه و هو الاسم اذ لا يلزم
من لم يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتدأ بل قد يكون منصوبا به

نحو قوله تع و اما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر
و الفاء لما زحلفت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها و قد يكون
ظرفا نحو اما بعد حمد الله و غير ذلك و لذلك قال تقتضي لنا بدخل على الاسم
دون على المبتدا و بالنظر الى الشيء يقتضي ان تدخل بي على الفعل لان الشرط
يقتضي الابهام و هو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين بفتح الضاد و الياء الا
دلي و لم يعمل بالقلب و الحذف ليلا يلتبس بالجمع فانه يقترح مقتضيين
مصطفين حلا غيرة لحركة لحركة الآخر مشكل لان اجتماع الاسم
الاسم و الفعل دفعة واحدة متعذر قبلها الاسم دايما فان قيل
رعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه الشرط باد حال الفاء في جوابه و
لم يعكس قلنا لان الابتداء به في بهما اقدم فيه من الشرطية
لكونه مبتدأ بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس بذاتي له بل بحسب
تضمنه معنى ان الشرطية و يلزم الفاء في جوابها اكثريا فضاء لحق ما كان
و ثبت فكان الفاء وقع جبرا عن نقصان وقع من عدم اداء ما تقتضيه
بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل و في هذا التركيب بحسب
و هو ان اللزوم صفة الفاء و القضاء من قضية صفة ادبية صفة الماضي
فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل و سيجيء انه من جملة الشرط الثلثة لنصب
المفعول له و انما قال و اتباله بعد الامكان لان الدخول على الفعل حق

لاما

لآما والفاء الذي جعل عوضا عنه ادخل على جواب الذي هو منفصل
عن اما ليلا يلزم التوالي بين حرف الشرط والجزاء كما مرة وما وقع
من قوله تع واما ان كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب فالمشهور
اي اذكر الاية او اقرأها او اتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الاية مقروءة والجر بتقدير الي اخر الاية وقولهم بالجزاما
ذهب فعل ماض على التوصيف لا على الاضافة كما توهم ماول باما
المنوفي في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين
ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد واللفظ لا يختص بالاسم
بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي فليس بشيء اذ كل اسناد
لفظا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي
لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث
بيت والزمان فحاصل هذا ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله واما لفظ ذهب وما ان يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكر عن المحقق الابهري الي قوله فالمنوفي واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها
لفظا او تقديرا فيه الصور الثلاث المذكورة وان لم يليها بياء واحدة
الاسم لفظا لكن يليها بياء بين تقديرا كما تبين ف بعد

ظرف

من ظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست التي وضعت للمكان
كما قال في شرح الضوء في بحث لان اصحاب اللغة قالوا
هو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات
الست لبنوه سيما صاحب الصحاح انتهى لكن استعير ههنا
اي جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى الزمان
اذ تقديره بعد زمن ينخنين بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله
وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر استعيرت
لفظة بعد فيها للزمان مخال الجهات الست اي امرا نلنة لانها
لا تخ اما ان استعملت مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل
زيد وكذا باقي الجهات الست نحو جئت فوق زيد او تحته او امامه
او قدامه او وراءه وخلفه او استعملت مقطوعة عنها اى
عن الاضافة فالاول معرب منصوب على الظرفية اي ينتصب
بتقدير في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يلها العوامل المتقنة
خلاف النصب على الظرفية وان يلها العوامل المذكورة كانت الجهات
الست على ما يقتضيه العامل سواء كان ذلك العامل لفظيا
كما في نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا كالابتداء به في نحو

امامك

امامك خبر من ورائك برفع امام وامامك فوقنا السماء فوقنا بنصب
الف فمن قبيل الاول اى التى لم يلبها العوامل المقتضية خلاف النصب
على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرفية مع فاعله المستقل به
من عامله المقدر لا الظرف وحده فالذى يلى الظرف اعنى الفوق فى مثالنا
هو العامل المقدر اعنى حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا السماء نفسها والمعنى الذى
يلبه الابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا وهو الجملة الظرفية التى وقعت خبرا للمبتدأ لا
اى الجهات الست من قبيل ما استعمل اسما مع بقاء مرفوعا مبتدأ نحو
يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زيد يمينك ومجرورا بحرف
الجر نحو جئتك من يسار زيد واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير فى على الظرفية
ولا يلزم الظرفية وابقاء فى شرح الكتاب الظرف كلاهما اى
الزمان والمكان منقسم الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا
يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا وهو اى ما استعمل اسما وظرفا
هو ما جوز اى بعتقب عليه العوامل مع ظهور آثارها المختلفة من الحركات
الثلثة كاليوم والليل يقال هذا يوم طيب ورايت يوما طيبا ومضيت من يوم
فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف
لانفس الظرف وانما دباء الظرف ما لازم منصوبا بتقدير فى فالاسم هنا مقابل
للظرف لا للفعل والحرف فصح المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف ما لزم

الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لغط مع عند الجمهور
وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسقا الدار بالسكون ولقيته بعيدات
بين وبكر أو سحر وسحر أو ضحى وضحوة وعشاء وعشية وغدوة وصباح
وعشاء أو ليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضح يومك وعشار
عشية وعتمة ليلتك وما اباه وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه عند
فانه ينجر بمن خاصة ومثل جون فانه ينجر بمن وبغير وادر افاعلم ذلك فانه من
المهمات التي تجب حفظها فلهذا اطلنا الكلام في هذا المقام والثاني
الجهات الست التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا تخلو اما ان تكون
من المضاف اليه منويا اي ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا تكون
منويا بل تحذف نسيا منسيا في مضمار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها
ما نسي وما سقط في منازل المرتحلين من رذال امتعتهم وقري بهما قوله
نسيا وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فاول مبني على الضم نحو
جئتك من قبل او بعد وانما بني لكونه غرقا بين البناء الاصلي والعارض
بني ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متأخر عن السكون
كما ان البناء العارضي فرع للبناء اللازم فاعطي الاصل للاصل و
والفرع للفرع وبني على الضم دون الفتح والكسر جبرا اي عوضا
للمحذوف منها اي من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى الحركا

ت والثاني اي ما حذف منه المضاف اليه نسبا منسوبا معرب كسائر الاسماء المعربة كقول الشاعر فاغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بقال صاغ الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغصه بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بناء الطعام والشراب في الحلق ان قبل ما وجه اكل ههنا والمعنى قد مضى قبل هذا حكاية حال ماضية والا لقال كنت كدت والفرات العذب والشعابي بيروي من انى عمرو بالجاء الجيم وهو الماء البارد والبارد وهو المراد هنا وخصه بهذا البيت لانه افضل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه فتحكى من فصاص قريبه فقتل قاتله قال عمه الغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظ والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينو ولذلك اعرابه بالنصب والبناء على الضم لانه صار مبنيا قبليا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة واما بنيت في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لشبهها الحرف في الاحتياج الى المحذوف نيابة بلا تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا اذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست حينئذ على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت اسما برأسها

سهما من غير النيابة الى المضاف اليه فلم يشبهن الاف فلم يبن لعدم
المشابهة فيكون اسما نكرة فيعرب كسائر النكرات والفرق بين ما اذا
كان المضاف اليه منكورا او منويا وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى
هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبيل او قبيلا يكون وقوع المجيء قبل زمان
الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة الثلثة المتقدمة
على هذا الزمان في الثالث وكم بني المعنيين فههنا اي في قوله اما بعد حمد
لله لم لحذف المضاف اليه فلم يبني بل ترك منصوبا على الظرفية
ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقدير بعد زمن الفراغ
قلنا المراد انه لم لحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا عن
الاضافة بل استعمل مضافا الى عائد والعامل فيه اي في نصب بعد اما في محل
الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيام مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو
يكون وراجحة الفعل كاف في عمل لكل عامل فيه راجحة الفعل وعليه راي صاحب
الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جميع النحويين
لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا
في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم
ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده

فحافظ

فيما قبله كان او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم
الى انه جزء مطلقاً وبعضهم فالواو ان دخل الفاء على ما له صدر الكلام كان
ناقضاً للاول والا فرع الثاني هذا هو المشهور والمذكور في المتون
لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قالا منذ هب
راجح غير بها وقد ساعده البعض من شراح اللباب فالعامل في نصب
بعد ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف
تقديره مهما تذكر بعد حمد الله فان الولد الخ وعلى المذهب
الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا وما قال العا
مل
فيه امانوجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت ممتنع لا
لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالممتنع مع الشمس
فلو عمل اما لزم ترجيح الضعيف على القوي وانه بطل فاشار الى
جوابه بقوله لان اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها
لاقتضاء ها صدر الكلام التي دخلت هي عليه لانها صدر كل كلا
م حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني
ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقاً سواء كان الجميل اختيارياً او غيره
على الجميل الاختياري مطلقاً انعاماً كان ذلك الجميل او غيره
على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامداً ومحموداً و

وهو ظ ويقتضي ايضاً محمود اية خيراً اعم من ان يكون اختيارياً او غيره
ومحموداً عليه اختيار باه به بمنار عن المدح اعم من ان يكون انعاماً
او غيره وبه بمنار عن التشكيب ان قيل فكيف يصح قولهم الحمد
لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيداً
على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللواء لوفاء على
صفاتهما مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان
صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثاً وكذا الباقي
في غير اختياري اما الحسب فلانه ما بعده المرء من المفاخر سواء كانت
مفاخر نفسه او اباءه وهو اعم من ان يكون فعلا اختيارياً او لا واما الشجاعت والعلم والكرم والصفوة فلان كلا منها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن الامثال الاول فهو انا
الانم از حمد بل مدح كما قال في باب التعزير الحمد يختص بالفعل لانه
يجوز المدح على صفات الله تع كالقدرة والعلم على صفات فعله
كالخلق والتربية ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم ان حمد
فتقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع انتفاء
الاختيار للحدوث بناءً على جواز قصدٍ مستمرٍ ازلاً وابداً ولا يتقدم
على الاثر الا بالذات وهي منزلة بمنزلة افعال اختيارية لانبائها

عن الافعال

عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كما فيما فيها كما يستعمل فا
على الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبدء لا
فعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
فعل اختياري في الحال واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان
كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة
هو افعال الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة و
تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدء القاء النفس في
الحروب والمهالك على نفس القتال فيها فيحمد على الثاني بالتأويل و
على الاول بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا
قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه
اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه
وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته وانارة اختيارية
كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فبالعكس اختياريا كما في
العلم وان يكون ثمراته وانارة اختيارية كما في الكرم والشجاعة وا
ما عن المثال الثالث فجلها من الامثلة المصنوعة وليس من كلام
العرب العرباء فاعلم ذلك فانه وهو غاية التلخيص في هذا المقا
م الذي تزل فيه اقدام الاقدام وهو جر ور لكونه مضافا اليه

لبعد وهو مضاف الى الله وهو اي الله علم بنجعين لذات الواجب
الوجود مع تقدس اي تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد الى
الله اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل الى الفاعل المصدر و
هو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمد الله بالنصب فحذف
الفاعل وهو باء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو ظاهر فاضيف المصدر
الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاد
ل ان يضاف الى الفاعل بذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل بترك المفعول عن
الذكر نحو عجبت من ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب
زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء نحو اعجبني ان تخرج واريد ان تخرج
وبلغني خبر ان تخرج وان تخرج خير له على ترتيب اللف فلما كان
ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر
بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول
اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان
معمول المصدر في الحقيقة كمعمول الفعل الذي هو صلة ان
المصدرية المسماة بالموصولية وما في حيز الصلة

اي من ان ضرب زيد

فاعل

مفعول اريد

مضاف اليه

مبتداء

لا يتقدم

معمول عليه

لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه بان مع الفعل دون
ما المصدرية فلكون ان غريقا في المصدرية والثالث من تلك
الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من
ضرب زيدا اى من ان ضرب زيد بضم الضاد اثر ربه الى ان المصدر
هنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع
منع ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل فان قيل لم حذف الفاعل
ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى
ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا واذا لم يكن طلبه لما قام به
باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه
للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا مصدره الى شيء بعده ظاهر
او مضمر فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه
له وضعا وعقلا واتما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له
ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يسحب بتريد
الصلوة اى تاخير صلوة الظهر فصل الصيف اى بتريد المصلي اياها سواء كان
يصلي وحده او بجماعة لقوله ع ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من
فيح جهنم اى صلوها اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر
في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع واما مصدر

اللازم فمقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب
زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف اذا كان المصدر
بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول فيكون اضافته لفظية كاضافتها كما
وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغمني بفتح الجيم الفا
رسي قرية عن قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال الشريف الد
يد الجرجاني هذا لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من
ولايته كسر اباد فولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي بمدينة شيراز
في سادس ربيع الاخر سنة عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن
تصدى لتخشية شرح مفتاح في شرحه له اي لجغمني كفاء مصدر مرادفا
فاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف
ويقال في عرف النحاة في امثاله انه نصب على المصدرية لا كنايه اي اب
المصدر بعد حذفه اي حمداً كفاء افضاله اي مكافي افضاله بمعنى احمد
حمداً مجازي احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوب بنزع الخافض اي
حمداً لكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفوء اي المثل فهو نصب على الحال من
فاعل الصرف المستتر اعني له او من مبتدأ على رأي او على المصدرية
اي ممثلاً لافضاله او مثل افضاله وتمام الوجه الاول احسن من هذا المقول
لان الحمد مثل افضاله لم يتعرض له الشريف تبع قوله وكونه تعليل مفد

م لقوله

م لقوله جاز اي لكون المصدر اعني كفا مضافا الى معموله وبمعنى اسم
الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه هو فصاله معرفة
معرفة بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر
على ثلثة اقسام الاول ان يجعل خاليا عن الالف واللام والاضافة
بالجر فيرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كفعل ان كان فعله
كذلك نحو عجبت من ضربٍ بالتنوين زيدٌ عمرًا اي من ان ضرب زيد
عمرًا وهذه الحالة اي اراءة عنها اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه الشبه
بالكسر والسكون والشبه بفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح
الفعل بالنص على انه مفعول شبه ح لانه نكرة كالفعل اي كما
ان الفعل نكرة بمعنى انه اجرى شائع والا فالتعريف والتنكير
من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثلثة
ان يجعل مضافا كما سرد هذا اضعف من الاول اي ضعيف منه لا
نه معرفة اي اكما مضافا الى المعرفة لو زاد على قوله او ضرب منها
يشتمل ما لو كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه
عار عن التعريف والتخصيص لكن عارٍ عن الالف واللام فيهن جهة
شابه الفعل في العراء عنهما فجعل علة بسبب تلك المشابهة والثا
لث ان يجعل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيدًا عمرًا وهو اضعف

من التسمية الاولى لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى قال
في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان علة كونه
مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخو
ل اللام على الحروف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى مفعول
لا ان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل
سائر التوابع على محل المجرور من الرفع او النصب بخلاف المعرف فلا
م انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام
لا فلبته ولذا لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة
انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغير اسم فاعل من اغار و
اوليها مقدمها نبث الاول وكوّ عليه صال وتكول الرجوع عن الحرب
والجزعة جبناً والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف
الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا بعلم هذه الجماعة انني حرضتهم
على وجههم عازما لهم ولخثعم عميد يعم فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اجز
ولم ارحم عليه وكانت بنو خثعم قد اغارت على اهله فلحقتهم با
هله وكان الشاعر فيهم وهزمتهم وهو اي عمل المصدر المعرف باللام نادر
مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني
ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعني مسمعا او بمصدر اي منونٍ

تقديم على الضرب

تدبره منوّناً عن الضرب ضربٌ مسمعاً برفع ضرب على انه خبر
مبتدا محذوف اى هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضر
ب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحسن لانقال العبارة
هى ضرباً مسمعاً على ما فى بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعو
لاً مطلقاً لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح ح كونه منصوباً بمصدر اخر منو
ناً وذكر الشيخ عبد القاهر نقلاً عن الشيخ ابن على الفارسى ان
المختار ان يجعل مسمعاً مفعول المصدر لا مفعول كررت على
لان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل لانقال قد
ثبت عكسه فى التنزيل فكيف تحمل على الضرورة وهو قوله تع لا
يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع
انه مصدر معرف باللام لان المراد جواب لانقال ههنا با
لعمل العمل بغير واسطة فى الاية الكريمة هذا ما قيل وصف الشئ
بوصف صاحبه كقولهم الكلام المؤلف على توصيف ذا الكريم هو الذى
بواسطة حروف الجر فلا نقض بذى بمعنى الصاحب وليس هو مفعو
ولاً الذانه بل وضعه للموصل فى جعل اسم الجنس كالفرس والمال و
الانعام صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل شئ كما ان وضع ا
الذى للموصلة الى وصف المعارف بالجمل مثلا لانقال زيد الفرس

والمال بل يقال ذو الفرس ذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال
ذو الانعام والمراد بم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من
مسماه اى ما يشابه اجزاؤه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلا
ق الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لما ذكر في
باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس اسم الجنس كذا في شرح اللباب
ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم
جنس يتوسل بذوالى جعل صفته لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال
الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات
الصالحة لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالا
سد والقتل ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اسما
معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا من اللازمة حيث قالوا اللازمة اما
ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف وراء وتلقاء وتجاه وحذا
وحذة ولدى ولدن وعند وبين ووسط بالسكون ولوي ومع ودون
واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وغيد وغدي وغاب و
غيس وآي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واولو وقد وحب فان
الاضافة في هذه الكلمات لازمة لا تراها تنفك عنها ولا يضاف ذو
الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهر ان يقال ويضاف الا

الى السماء

الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليله بقوله لفقدا
ن الجنسية فيهما فيصل وانما لم تضف الى العلم والضمير لانا وضعت
وصلة الى الوصف باسماء الجنس فلبست حمى وصفا بل الوصف هو ما
اضيف اليه فلا يكون الا اسم الجنس مبهما لان العلم وكذا الضمير لا
يوصف بهما على ما مر في موضعه ولانه لو اضيف الى المضمر يلزم
اللبس في مثل ذاك محمل عليه غيره ليضمر الحكم في الكل حذف الهمزة
من اخوات اكرم والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضعه في حكم واحد
لكون مدلولها واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة
نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس لفظا لا يرى ان الامام عبد
القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذو وه هذا او
لى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو وانت لو تتبعت كتب القوم
لجد كلامهم يؤيد ما قلناكذا قال شارح الضوء ولكن فيه لا يخفى وانما تو
له اضناء المعروف فلم يتبذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الن
ذوده المعروف الاحسان وذوده فاعل يعرف اي لا يعرف قدر
صاحب الفضل وعزته الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب
بن زهير صبحنا الحي رجته مرهفات ابار ذوي ارومتها ذوو ها ذو
بفتح الدال وضم الواو الاولى جمع المذكر لذو تقول رجل ذو مال ورجلان

ذوا مالٍ رفعًا و رجلين ذوي مالٍ نصبًا و جرًّا او رجال ذو و مالٍ رفعًا و ذوي
مالٍ نصبًا و جرًّا او امرأة ذاتُ مالٍ و امرأتان ذاتا مالٍ رفعًا و امرأتين ذا
واتي مالٍ نصبًا و جرًّا و نساءٌ ذواتُ مالٍ كاعراب مسلمات فشاذ لا
يناس عليه شيء و كذالك قطعه عن الاضافة و ادخال اللام لاجرايه
مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذالك اسقيكم و لكن اريد به الذي بان
ذا ان لا يناس عليهما شيء و في به اي بذو و الجار و المجرور في محل الرفع على
انه نايب مقام الفاعل لجي و ههنا لجعل الانعام صفة الله و هو اي ذو من الاسماء
الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم و هي اي تلك الاسماء الستة
فوه ابوه فوه هنوه و الهن كناية و معناه شيء و اي انه كناية عما لا يعرف اسمه و
يكره التصريح به من العورة و الفعل القبيح و غير ذلك و هو ها انا ذا انث الضمير
لما لقيا عما قبيلا لام نسيب زوج المرءة ابوه او اخوه او ابنه فاذا اضفت
لى الاناث و ذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم
بالواو رفعًا بالياء جرًّا بالالف نصبًا و انما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها
منصورة على ما حكاه الفراء فيقول اباه في الاحوال الثلثة كما يقول
عصاه و عليه قول الشاعر ان اباها و ابا اباها قد بلغا في المجد غايتا
ها فانه قال ابا اباها فلم يقل ابا ابيها قصدًا الى جعله منصورًا في الغاية
بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث و هي ان يجعل اعراب التثنية

بالالف في

بالالف فى الاحوال الثلثة باعتبار ان للجد صاحبين اعنى الاب واب
الاب معناه قد بلغ الاب فى المجد غايته واب الاب ايضا بنية وتا
نيث الضمير فى غايتها على تاويل المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير
ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اواخرها بالحركات تقول جاءنى اب ورايت
اباً ومررت باب وان كانت مضافة لكن لا الى غير ياء المتكلم يكون اواخرها
تقديراً على راى البعض وهو الاصح او يكون مبنية على راى آخر او يكون
واسطة بين المعرب والمبنى وهذا اى كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما
مذهب ضعيف آد الظ انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط كونها بكثرة
اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اواخرها بالحركة تقول اخيك ورايت اخيك
ومررت باخيك هكذا قالوه ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة
الى صغرت يجب ان يكون اواخرها بالحروف تقديراً بالوجوب فلب اوهاماً
وقد ما كان يدور هذا الوهم فى خلدى ثم وجدته فى كتب بعض المحققين من المتا
خرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تركت آخر حروفها الثلثة وزن فعيل
فلما تركت حرج عن صلاحية الاعراب الموجب سكون حرف جعل اواخرها
فلب وجعل اواخرها بالحركة اذ الياء الساكن ما قبلها كالصحيح فى تحمل الحركات وان كان
ما قبلها ياء وكذا الشرط ايضا كونها مفردة او لو مثنية او جمعت لكان اواخرها كاواخر
سائر الاسماء المثناة والمجموعة وقد اهملها الشارح والاولى ذكرها وتلخيص الكلا

م

في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه الاسماء
الخمسة لحذوفة اللام نسبياً اصل الاربعة الاولى اخوة ابوة بنوة وحموة
واصل فمه فوة فحذف اللام اعني الهاء حذفها غير قياسي فبقي الواو ساكناً
فلا حذف لزم بناء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه
الفاً لانفتاح ما قبله ولزم في المنون التقاء الساكنين وحذف الموذي الى بقاء
على حرف واحد فابدل منه الميم الذي يناسب منه الحرج فاذا لم تضف اعربت
بالحركة لفظاً واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعدت اللامات من الاربعة
واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورت الابدال لعدم التنوين
فجعلت حروف اعراب اما على معنى ان تكون تلك الحروف نفس الاعراب على
من يجعل الاعراب هو الاعراب هو الاختلاف والحركات دلالة فان حرف
الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظاً كواو زيد اً كالفاعل
يطلق ايضاً على حرف تتغير الاعراب واذا اضيف الى ياء المتكلم يعد اللامات
من الاربعة بل كان اوايها تقديراً بالحركة يقول في الاحوال الثلث اني
فمها وبعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال
الثلث فيّ ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كفما اي اذ لما لزم
عند الاضافة الى ياء المتكلم قبلها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرة
الفاء لمناسب الياء وجعلا الاعراب في التقدير وانما ذو فمها لا

يهمّ

يصغر ولا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل اخوك الى
لمناسب له في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التثنية بالواو دون الالف
والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو ردت في حالة الرفع و
قلب الفا وياء في النصب والجر ان عين ذو واو جعلا الاعراب رفعا
وقلبت الفا وياء في النصب والجر لجمع مونثه ذوات اصله ذوات لقولهم في مثناه ذوان حذفت العين لكثرة الاستعمال وحيل لاولى ان
يكون لامه المحذوفة ياء دون واو اصله ذَوَيٌ لقلبه ما كان عينه ولامه
واوا ذي ههنا بالياء لانه بمعنى صفة له كما مر وهو مضاف
الى الانعام وهواي الانعام ايصال الخير الى الغير لا لغرض دنيوي كان ذلك
الغرض او اخرويا ولا لعوض يقابله في الفدر المرتبة اولا واخراره اياي
اخبار الانعام لكونه مضافا اليه لذي ويجوز ان يكون بدلا من الله ولا
يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة
والموصوف في التعريف والتنكير لا تجاد هما في الصدق بمعنى ان
الصفة ما كان عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب
ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع كو
ن الشيء الواحد شائعا وخصوصا وما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد
يكون معرفا باللام والوصف مجردا عنها فينعكس ما مر بالرجل المتلبس

ان يفعل كذا او ما يجري بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير
نعان للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا للمعرفة
دون البدل اي لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف
والتنكير وذلك لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من النواجح الامن
جهة اللفظ وليس هو مبدل منه بمنزلة الشيء واحد فلا يلزم من اختلافهما
تعريفا وتنكيرا الخروج عن حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء
الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي واعلم ان بدل
الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير وفروعها
انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف اي نو
صف البدل بنكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب
كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اي النعت واجب
وانما وجب لانه لا فايدة في الابهام بعد التفسير البدل الكل الذي يكون المراد
منه ما اريد من الاول وقيل لانه يجوز ان المقصود قاصرا عن غير المقصود
بعرائب وهو هو في المعنى لكن حسنه اذا وجوبه اذا كان البدل عن المبدل
منه لفظا كقوله نح لنفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا
في الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة
لفظها بتدبير الابتداء بها والوقف عليها ومن ثم كتب المنون المنصوب

واذا

واذا وقف نصب واجيب امر للواحد المذكر بالالف على الاكثر
لان الوقف عليها بالالف بخلاف التنوين والنونين الاصلي والزايد
الذي لا ينفتح ما قبلها فان قيل على هذا ينبغي ان يكتب اضربن امرا
للجمع المذكور بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن
للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا
وقفت عليها قلت اضربا واضربي وهل تضربان وهل تضربين بالغا
نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلنا نعم
لكنه تما نعبر بتلك هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف
نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا
الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناصبة ناصبة كاذبة لا مطلقا لكن
هذا اي الاستراط بان يكون البدل على لفظ المبدل منه بعينه
مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون على لفظ المبدل
منه على الصحيح انتهى كلام فلا وحذف قوله او دحوبه لكان اولى
اذ لا تعرض له في الباب هذا بقي ههنا بحث وهو ان الحصر
المذكور على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف
عليه الحسن او الصحة على راي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة
فايدة لو حصلت حسن البدل والا فلا سواء حصلت بالوصف

او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشد فى شيخى عبد الوارث
انا وجدنا بنى جيلان كلهم كاعد القب لا طولٍ ولا عرض فقال قوله
طولٍ فى ربانه بدلٌ من ساعد القب وساعد القب معرفة وطول نكرة
وفيه فايدة لم تفهم من ساعد القب اذ لا دلالة له على شىء من الطول
والعرض صريحا وقال السيرافى تح فى شرح كتاب سيبويه تقول مررت
بأخوتك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة الا ما افاده
الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التفسير
نحو مررت بزيدٍ رجل ولا طايل تحته هكذا فى بعض شروح اللباب
فان قيل لم لم تعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها للتعظيم
غير مفيدة للتخفيف فى اللفظ بسقوط التنوين لان اصله جاعلٌ النحو
بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغى ان يعلم ان يعلم ان التخفيف الذى
تفيده الاضافة اللفظية قد يكون فى المضاف وحده نحو ضاربُ
زيدٍ وقد يكون فى المضاف اليه وحده نحو الحسنُ الوجه وقد يكون
لا فى لفظ واحدٍ منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل
التفضيل لفظية فان التخفيف فيه حاصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف
فلم يصح كونه صفة الله كما توهمه صاحب الاصباح يعنى ان الاضافة
قسمان احدهما اللفظية وهى منحصرة فى ثلثة مواضع عند الجمهور

احدها

احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيهما اضافة اسم المفعول
الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اى باسم الفاعل والمفعول الحال والا
ستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ونحو مررت برجل
معمور الدار كذلك اى الان او غدا واما اذا اريد بهما اى باسم
الفاعل على ما يدل عليه نحو له ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما
سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضى والاستمرار صفة
مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس فى الماضى ولو مالك بالجر عطفا
على ضارب عبيدى فى الاستمرار والعبيد جمع عبد وانما كانت
اضافتها معنوية ح اما على تقدير كونها بمعنى الماضى فلان الاضافة
ح لا تكون فى تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله حيث المشابهة
الكاملة اى المشابهة لفظا ومعنى مفقودة وهى غير موثرة عندهم واما على
تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون بمعنى الماضى موجودا فيه هذا لكن
الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اى مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن
ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به فى شرح اللباب و
قال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين فى هذه الاضافة مما يجب فى صد
ري حتى ظهرت بنقض من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الا
ضافة فى موضع لفظية وفى موضع اخر معنوية هذا قبل فى الكلام

الشارح نظر لانه جعل العامل بمعنى الاستمرار فصحّ للخاص اعني الماضي و
على تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص من فيه نظر من جهة اخرى وهو ان
الزمان المقترن للفعل ومشابهاته في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبا
ل وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن
ان يجاب بان الشارح ليس في صدد التقسيم بل في صدد الارادة و
منشاء الخلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان الزمان المقتر
ن للفعل ثلثة لا لما شابهاته لانها لا تقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى و
الثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو
مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو
الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لانم فان الحسن اعم من الوجه
فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه
بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض لاضافة الفاعل
الى فاعله مع انه من جملة المختلات العقلية قلنا ان اسم الفاعل
من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله السببي لكن بعد ان اخرج عن
كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل من اللا
زم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه وما اسم الفاعل من المتعدي

فلا يضاف

فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتخفيفه على
على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى
اكثر من واحد لا يضاف فاعل الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب
زيد او معطي زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل
على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه
واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه شبه باضافة الى مفعوله
واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي
الى مفعول واحد لما ارد اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام
شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعليهما على التشبيه بالمفعول
ثم اضافا اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول
فيكون فاعلها مستكنا فيه فينتفع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا زيد
قايم ابوه زيدا فالاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل
لفظا ومعنى اما فلانها تثنى وتجمع وتونث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول
حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان
بيض بيضاء بيضاوان بيض كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلا
نها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة بشبهت
به في جميع انواع علمه تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام وعالم يكن لها مفعو

مضاف اليه وينصبه جوز اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها
بالمفعول نحو الحسن الوجه ونصبه فاحفظه هذا خاتمة من الا
سرار الخفية والكنوز المخفية وما عدها اي ما عدا الثلثة المذكورة
وما عدا الاربعة على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة
معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا
او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد
ومضارع مضر وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا
عاملا فيه اوما قولا به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشمي
الاب مفيدة للتعريف والتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة
او رجل مثل كونه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني ان كان المضاف
اليه في المعنوية نكرة يكتسب المضاف منه التخصيص وزوال الشيوع
نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة تكتسب المضاف
منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد
فاذا اضفت تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا
ولن تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان
هذا تعيين اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه
فلا وقد الطوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار

العهد

العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به
الى غلام معين من بين غلمانه له فرد مخصوص له لذا يحسن بر
جع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه
او اشهر كونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل
على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين وهذا لا يضر افادته التعريف باصل الوضع كما في المعرّ
باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد تستعمل للاشارة
الى معين كقوله ولقد امرّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت
لا يعنيني فانه لم يرد لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم لنفسه
والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فالواو لكونه بمعنى لئيم
يصح جعل يسبني وصفا وانما افادتهما اي التعريف والتخصيص هو
الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت اي انما افادتهما الاضا
فة المعنوية دون اللفظية لان الانفصال بهما في اللفظ و
المعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه منفصل بالمضاف ومنزح
معه بحيث نزل منه منزلة التنوين واما في المعنى فلان و
ضع الاضافة المعنوية لتفيد ان لواحد مما يدل على المضاف
مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة

المعنوية عندهم اماله اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف
فلما كان الانفصال هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان تفيد التعريف
والتخصيص في معنى المضاف بعد ما افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر
مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع
ما يتوهم من المصادرة على المطلوب وفي اللفظية الانفصال في
اللفظ فقد والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم تفد الا
تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب
قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما
في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل
بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا به
ايضا بلا تفاوت فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو
النحو مرادا منه الحال والاستقبال لا بقال لانا نقول ذلك لان
الجعل فعل الله تع وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال
والاستقبال بالنسبة الينا دوني وانما قلنا مرادا منه الخ بدلالة
علة في المفعولية وهو اي كل واحد منهما النحو والكاف في كما
اللمح ولا يعمل اسم فاعل ما لم يكن بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد
عطف على ما قبله نحسب اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال والاستقبا

ل والا

ل و الاعتماد على احد الاشياء السته كما تجئ فيكون اضافته لفظيه
فى تقدير الانفصال غير مفيده للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه
صفة له فيكون بدلا منه و يجوز فيه الرفع و النصب ايضا اما الرفع
فعلى انه خبر مبتدا محذوف اى هو اى الله تعالى جاعل النجوم و اما
النصب فبتقدير اعنى او امدح و على كل واحد من التقديرين ينبغى ل
فى عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا افقد
عامله اذ الذم اما على تقدير امدح فقط و اما على تقدير اعنى فلان اعتناء
المتكلم و اهتمامه به اذا كان المدح لا فى صدد الذم يفيد المدح فالنصب
على المدح فى عرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح
هكذا افاده بعض من اساتذتى ابقاهم الله تعالى و بين كلام شراح ح
اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه زائدا الى جاعل بدلا منه اى
من لفظه الله فاى فرق بين اقسام البدل هذا الاستفهام انكارى
و اللام فى لان اقسام متعلق لما يستفاد من الاستفهام
المذكور كانه قال لا يصح ان يكون الجاعل شيئا من اقسام البدل
لان اقسام البدل اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على
على ما صدق عليه المبدل منه كقولك اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين فان الصراط الذين عين الصراط المستقيم صدقا

وان تغاير المفهوم ما وبدل البعض من الكل ان كان البدل البعض
المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان
كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا على الاول
نحو زيد سلب ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الاخر اصلا بهذا الاشتمال
فانهم قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال
لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث يتشوق
النفس عند ذكره الى ذكر ما يبين ما اجمل اولا فذكر البدل
ملخص لما دل عليه مبتدا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في مثل الاشتمال
بني الوزير سكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك
بني الوزير ان البناء هو كيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان
البدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر واعلم
انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عايد
الى المبدل عنه بخلاف بدل الكل فان العلية هناك يغني عن الربط كما
قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين المبتدا وعبارة عنه
فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قلت هو الله احد وقولهم افضل ما قلت

M.T. AKADEMIA ARMYA TARA

انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك مثلا زيد منطلق
ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم وبدل
الغلط ان كان لا اتيان بالمبدل منه دفع غلطا نحو مررت برجل حمار
يعني اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم
تداركه فقال بحمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون
الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا ابدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا
البدل الغلط بالصفة فيعني بدل الغلط بدل الشيء من الغلط
قالوا الاضافة في القسمين الاول بيانية في الاخرين اي السبب
اي البدل الذي كان سبب الاتيان به وقوع الغلط في المبدل
منه وفصل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء
ولعل هذا اولى لان الاول تسمية بالاسم الاغلب اذ قد يكون
سببه النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاستمال فاعتبر
فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر
ولهذا لا يجيء في كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول
والثاني الخ مرتبط الى اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه
اربعة الخ لاشعارها الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه مفعا
ل منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان مشتمال انما يتعمل

في الاجسام غالبا ولان الرابع لان كلام المصلي بكلام غير
فكبري وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظ الله لانتفاء الاقسام
عنه اي عن جاعل باسرها اي بجمعها يقال هذا لك بكسره اي بقرنه
بعني جميعه كما يقال برمته اي بكليته بدل على انتفاء القسم وهو
مطلقا البدل عنه اي عن جاعل وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام الخ معنى قول اهل المعقول اي العلوم العقلية كالحكمة
والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في ضمن الخاص
والافراد كزيد وعمرو وبكر وغيرذلك فلنا ان التحقيق هنا ان
القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل
خبر ان اي مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي
غير التشبيه مثل علاقة السببية والبنعية وغيرهما فانه اذا كانت
العلاقة هو التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل كما سيجيء
من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في
الحقيقة موصوفة اي موصوف جاعل وهو الله بالجر على المحكية
وهو الافصح وجاز رفعه على الخبرية اذا التقدير الهه جاعل النحو فاله
نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم
ترك الواجب والحسن واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة

لبنة

الغالبة وتسمى اعلاماً اتفاقية كالنجم والصعق اعني ان الاله
في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق
وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه اسم
لكل كوكب ثم غلب على الثريا وكذا الصعق اسم لمن اصابه
صاعقه ثم غلب على خويلد بن نوفل والله بحذف الهمزة
مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره من الامور الجمة او السته
على ما سيجيء اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وثبت عمله
في المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت قد علم عمله في المفعول
الثاني بشهادة نحو الكلام اي تعلق قوله كالملح بقوله جاعل
النحو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضاً والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ممنوع على ما بين في المطولات فان قلت
فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل
جاعل بمعنى الماضي ويكون كالملح مفعولاً للفعل مقدر دل عليه جاعل
كما قالوا في زيد معطى عمرو درهماً امس من ان درهماً منصوب باعطى
المقدر الدال عليه لفظ معطى قلت نعم يمكن ذلك لكن شهادة
نحوي الكلام تمنع ذلك التحمل يعرف ذلك من له طبع سليم وعقل مستقيم
ويلزم ايضاً ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اي مذ

وعمله اول على هذا التقدير لانه اصل
اي لانه اشتغل عمل بالاتفاق اما على الوصف
او عبرة

عنه وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي وجاعل ههنا العدم نعرّ
يفه بالاضافة كما مرّ من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك
الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور كما مرّ بيانه فيكون ح اي فيكو
الآية حين كونه هو البدل في الخفيفة عن الاقسم الاول بمعنى بدل
العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من
من ابهام الكلية والجزئية وبدليته جعل على مجازيته من القسم
الثالث قوله بدليته مبتدأ ومن القسم الثالث خبره وان امكن
كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين بمعنى الاشتمال وجود التعلق
بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الظرف على المظروف كما صرح به
اي يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلق النجاة فلا يلزم ما ذ
كرتم من ابهام الجسمية هذا هذا فصل الخطاب يؤنون بعد
انمام طائفة من الكلام والاحذف اخذ في اخر ي والغفر يرتم هذا
او خذ هذا اي الامر المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى
غيره لكن لما لم يناسب لكن بنى ههنا سؤال ناشئ من نشئات السحابة
ارتفعت عن اقسام البدل وهو ان قولنا جاءني زيد علام او احو ه
او حماره من اي قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع وهو بد
ل الغلط لان عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال ظ لان

شرط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكونه النفس
عند ذكره منظورة ومنشوقة الى ذكر التابع الا ترى انا اذا
قلنا سلب زيد تعلم ان المسلوب ليس هو زيد بل شيء مما يتعلق
به من ثوب او قلنسوة او جلد او غير ذلك فتشوف الى ان يذكر ثوبه
وهذا الشرط متفق فيما قلنا مع المثال فلا يكون من بدل الاشتمال
فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا اي
كالمذكور ههنا ذكر في حواشي المطول الشريف السيد الجرجاني
رحمه الله لكن فيه ما موصول مبتدأ فيه جملة ظرفية
صلته والعايد فيه عامل الظرف اعني ضمير الذي المنتقل اليه من عامله
المقدر والضمير المجرور البارز عايد الى ما ذكر في حواشي المطول
وفيه المقدم خبر المبتدأ اي ما ثبت في المذكور في حواشي
المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا لانه
مثله لا يعني ذلك اي حصول ما فيه على الظهر بفتح الفاء وكسر الظاء
اظهرها من التصف بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله
فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول على زعم قيل هو ان
لازم ان يتعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بد
ل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاحوه التي

بقال

هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع
الرؤية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان
مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح الكفاية
نظرا الى ما فهم من كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من
شرط كون المتبوع بحيث يطلق الا على ما صرح به في مواضع لا يخفى
في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله كالملح اما الكاف
اي هو اما الكاف وحده نصب على الحال وان كان من الكاف
خبرا لكنه حال من منصوب لا معنى وتقديرا اي اما ان تجعل الكاف
وحده اي منفردا ان جعلنا ما اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا
باقي الحروف تجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف
يعني المثل هذا انما يستقيم على رأي الاخفش الاعلى رأي سيبويه
فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر
كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب
للطافته ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف
جر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون المراد
بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات واذا
كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة

حصو

صبانها بعرف ذلک بالعلامات والقرائن کما فی سایر الاسماء المشترکة
والجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر ای کانا کالملح فی الطعام متعلق
بجاعل ایضا بکلاهما ای قوله فی الکلام وقوله فی الطعام ظرفا لغوا
لا مستقرا اذ ما قال کلامها لان قوله کالملح علی تقدیر حرفیة الکاف
صار فی مستقر لانه فی الاصل احد جزئی الکلام اعنی جزء المبتداء لان تجعل
الکاف بمعنی التصییر یجری مجری افعال القلوب فی مجرد الدخول علی
المبتداء والخبر لا فی حصایصها علی ما صرحوا علیه ویقولنا فی مجرد
الدخول علیهما لا فی حصایصها یظهر ضعف ما ذکر فی الصفوی حیث
هو من افعال القلوب المستدعیة للمفعولین الممتنع الاقتصار علی
احدهما وقد عمل فی اثنین فوجب علمه فی الاول والا یلزم الاقتصار
علی احد المفعولین فان امتناع الاقتصار علی احد المفعولین من حصایص
افعال القلوب لا یوجد فی غیرها من ملحقاتها ویمکن ان
یقال لیس المراد من امتناع الاقتصار المذکور ههنا اقتصار الذکر
علی ما عد من حصایصها حتی یرد ما ذکر بل المراد امتناع اقتصار
العمل علی احد فتدبر فانه نفیس فان قلت ما الفرق بین الظرف
فی اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء کان ظرف
زمان او مکان او جارا او مجرورا فانه جایز یجری الظرف لا

الى الفعل احتياج الظرف اليه والمناسبة له لان الظرف في الحقيقة
جار ومجرور لكونه بمعنى ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون
مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام
اي متعلق الظرف مقتضيا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث
يفهم منه عرفا بمعنى عامله وان لم يعلم الالفاظ العربية ادضاعها او
الثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود
والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور
واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت ببر يد فان المتعلق هو
المرور والمرور ليس مقتضيا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن
الظرف اي لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا
بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذ قد متعلقه الكون بقرينة دالة
عليه فههنا يكون المتعلق مقدرا في الظرف لكنه ليس من الافعال
العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو
كان عاما لما احتاج اليها ويرد عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء
بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه
على ما ذهب اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل
اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد

قرينة

قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر
فايدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه ينضح المرام ما قاله
الشريف في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من الظرف
انما يسمى مستقراً لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه سوا لا فعال
العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم معها شيء
من خصوص الافعال كالمقدر بحسب المعنى فعلاً خاصاً كما في
بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم نارة بقرينة الشروع في القرا
وة فيقدر اقرأ وبسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيا
م خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب
المقامات قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا لخروجه عن كونه
ظرفاً مستقراً لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضاً
وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب وانما كان تقديره
الافعال العامة مطرداً اعتبره النحاة وفرد المستقر بما عامله
محذوف وعام انتهى كلام واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق
متضمناً للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظاً نحو زيد
حاصل في الدار واذا لم يوجد هذا الشرط الثلثة يكون
الظرف لغواً والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذا الشر
وط

باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا
قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود او كائنا او ثابت او نحو ذلك
ومثال اللغو زيد حاصل في الدار او مررت بزيد واعلم ان نحو
لهم الظرف مستقر وبفتح النون على الحذف والايصال اي مستقر
فيه فهو من قبيل نحو لهم الحال مشترك كما شعر بكلام الشر
يف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية
باللغو فهو ان الظرف هذا اللغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة
يتم الكلام بدونها ولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا
لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شرح اللباب او
هو تسمية حالية عن المناسبة يعني ان اطلاق مجرد ثم قال واما
انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث فنبه
اذن اخلال بالادب وسميناه ظرفا حاصلا اي خاصا عامله و
وسميناه المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل
وفي الثاني نحو انتهى وحاله حظ من الاعراب هو المستقر فلا يتم
الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق
بكسر اللام لعامل المذكور الاعراب لذلك العامل ويتم الكلا
م بدونه قال بعض الفضلاء من المتاخرين ان القوم قالوا المستقر

حذا

حظ محل الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويبين
غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا
بزيد في مررت بزيد في محل النصب اجاز دا في معطوفة المنصب هو لغو
فاقول متوكلا على الله نع ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل
آخر له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب اصلا
وللمستقر ذلك الا يرى اي انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل
من الاعراب من جهة تعلقه بالجار الحقيقي ومحل آخر غير ه من جهة انه
هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلا آ
ن من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي اللباب بخلاف ما اذا قلت
زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه ولكن
التحقيق الذي يحل به عقد الفحول وينزل به خبر العقول
وهو الحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مر
ت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب
والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثر
ون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم
يجري مع الجار مجرى المتعدي الا ترى ان معنى مررت بزيد جزت
زيدا وجزت الفعل لا يكون معولا ولانه لو كان الجار والمجرور في

في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو لم تعلق به لكان ظرف لغو
فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملايم لقولهم
لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتاخرين من ان التحقيق
هو ان المنصوب المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار في تعدية الفعل وافضاء
به الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا محلا
لا مساغ لهذا بقي لنا اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم
الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم
يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام
كما اذا وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له
محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب نا ، مل ولا تغفل على ذي نظر فانه بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد الله اي اما بعد الصلوة
وهي اي الصلوة من الله تع رحمة مغفرة ومن عباده من الجن والانس
دعاء ومن ملائكته استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان
احدهما لغوي هو الدعا فيلزم فيه مساهلة لان الصلوة لغة ليست
بمنحصرة في الدعا بل مشتركة بين الثلثة بجميعها قوله تعالى ان الله و
ملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه انتهى

فان قيل

فان قيل كيف استعمل في معنيين معًا والصحيح ان عموم
المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لانم انه استعمل في معنيين معًا
ان تقديره ان الله يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا به
وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرايض الستة
التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والعقدة
الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة كالعقدة الاولى و
تكبيرة الركوع والنظر الى موضع السجود وقت القيام وغير ذلك
من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة
اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الغير
بينة وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد
في العقدتين والسنن الست عشر التي هي رفع اليدين التحريمة وتشر اصابعه
وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرًا ووضع
يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه
بيديه به وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش
رجل اليسرى ونصب اليمنى والاداب التي هي كظم فمه عند التثاؤ
ب اخراج كفيه من كميه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفر
ضمن ابن جاز ان يكون الصلوة من الله رحمة ولم يتعرض لكونها

بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما
موافقين لمعناها اللغوي كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة
حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة
وغايته بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير
متصور لانه دعاء والدعاء سؤال يناسب المخضوع وهو يدل على
الاحتياج والله تع منزه عنه حملت الصلوة على غايتها هي
الرحمة اعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب
وهي كيفية نفسانية تقتضي تفضل في حقه تع فتحمل على غايتها وهي الا
نعام ويمثل هذا يؤول الكيفيات المنسوبة اليه تع في القرآن
كالحلم والغضب وغيرهما فاعلم ان حرف العطف عشرة
عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو والموضوعة
للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو
قام زيد وعمرو او في الحصول من بشئ نحو قام زيد وقعد او
في التحقق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتب
التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد بالجملة ليس في
في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يحل الوجود
عن احدها ونعبر عنه بمعنوية الزينة والفاء الموضوعة

للجمع

للجمع مع الترتيب بلا مهلة ثم الموضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة
وان كان في الرتبة فيقال ح ثم ههنا للتراخي الرتبة اي هو للاشعا
بتباعد الامرين يعني ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من
ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا
تجيء الا عاطفة مطلقا سواء كان مزيدا او جملة وقد يلحقها تاء التا
نيث للتاكيد فتختص بعطف الجملة كما مر في قوله فمضيت ثم
قمت لا يعني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التا
نيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل هاء
في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها سا
كن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا يقل دخولها في الحرف
فاذا ادخلت حركت بالفتح نحو ربت وثمت وتبقى تاء في كل حال
انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء الى مدخولها في الا
عتبار بشرط كونه الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه
ولو بتاويل وسيجيء منا تحقيقه وذوقا اما الموضوعان لاحد المعنو
يهما لكن لم يجب في اول ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في ا
ما كلزوم الواو قبلها وذلك لهذا كم جعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيل
وقبل بينهما فرق من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقا

لا تضرب اما زيداً واما عمراً وغلام او عمر او حما ينبغي ان يعلم ان اما ربما
يرد بلا واوٍ نحو خذ اما هذا اما ذاك وربما جي بغير مكررة ايضاً اذا كان
في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلاً والا فاسكت فقوله
فقوله ان تكلمني مبتدا وخبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والعوض
ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وربما جي بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب
وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب بها تعيين
ما ثبت من احد الامرين او منقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة ويجي
بعد الجزء بعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت
للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو جاء في زيد لا عمرو فلا يجي الا بعد
الايجاب ولا يعطف بها الجملة بل الموضوعة للاخراب عما قبلها الى ما
بعدها مؤكداً كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي الى النفي
او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك الوهم
لاستدراك الغلط فيما قبلها كقبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في
المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا يجال لاعتبار معنى النفي
في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض وهي اما عدا اما وكن واحد
عشر عند الكاكي حيث قال في المفتاح واي على قولي لكن الجمهور على ان ما بعد
اي عطف بيان لما قبله ليتهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل

بلا تاكيد

بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سايرالحروف العا
تقتضي المغايرة بين المعطوف عليه فان العطف التفسيري بالواو والفا
قليل وشذ عند البعض ومنه الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها
اي في اما مانعا لكونها للعطف اللام في لكونها صلة المنع وقوله من
وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاء
في اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في واما فلو
كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا تر
انه لا يقال جاء في زيد واو عمرو فلهذا ابن اما نعين لم يجعله ذلك
البعض للعطف والحاصل انهم اي القائلين بان حروف العطف تسعة
لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها له في نحو قو
جاء في اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما اما
الاولى واما الثانية فان كان الاولى فهما المعطوف عليه استفهام
على سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى
الواو التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقد
اي بسطها وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقو
ل بعضهم وهم ابو علي وعبد القاهر وانتمى اليهما الزمخشري ان اما
فيه ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف لعمرو على

طفة

ي

لنا

مة

صفة ثانية كما مر

وزن في مثال هو الواو و اما ههنا فللتشريد بعد التقسيم فقط وقو
ل بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى مستشهدا بقحة
فيام او مثالها خوجا اني اماز يدا وعمرو فيح يكون الواو لعطف اما
الاولى فيكون اما الاولى للتشريد فقط و اما الثانية للتشريد و
عطف عمرو على زيد في المثل المذكور وقول بعضهم وهو الامام الآمدي
ان اما الاولى والثانية نحو عها حرف عطف والواو حرف كما
فلنا قد عطفت اما علي اما حسن بصير الحرف واحداً واما الاولى واما
الثانية قد عطفنا عمراً على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا
وجه لتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه فالصحيح الائمة
والحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة
والواو اذن في قوله الى جنة اما الى نار مقدرة اذ فاع السؤال
على هذه الاقوال الثلثة فقط اذ بقي دفع السؤال باختيار المذهب
الثاني ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام
احدهما ان يكون للعطف كما ان المصدرية قد تقوم مقامها ما
المصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم
هذا المذكور والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيا
ن الفرق بينهما لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرنا هاهنا اجمالا فتبصر

للفائدة

للفائدة عائد على حرف جر وهي مجرورها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة فعو
كالذكورة والانوثة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فيكون
معنى النبي الذي شرف مجهول شرف بالتشديد على سائر
الخلق وهو اي النبي ح اي على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى
المفعول والجمع انبياء والنبي ماخوذ من النبأ بفتحتين وهو الخبر
فالنبي من اخبر عن الله تعالى وهو ح فعيل بمعنى الفاعل والجمع
ح بناء مثل عظيم وعظماء وجمع ابنا على انبياء ولا يقال كيف
لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير يرد الاشياء الى اصولها لانا
نقول ان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه
حرف علة كعبيد واعبد وفعل النبي هو الطريق ومنه يقال
للرسل عن الله نبي انبياء لكونهم طرق الهداية اليه نع فان
قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص
مطلقا لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي والالهام هو
القاء معنى في القلب بطريق النفث لا بطريق الوساطة والنبي
من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي

من غير عكس فكلما اطلق
النبي على رسولنا

كما اللفظ المص عليه وم في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي
الذي بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون
الرسول لحينئذ لمعنى العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اولى يكون
المراد به ما ذكر جعل المص محمد عطف بيان لنبيه وعطف البيان
والنابع الذي جيء لا يضاح نفس سابقه لا لا يضاحه با
عتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم
مختص بالمبتدع بفتح الباء اي لمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم
وعليه رضي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما لحقيقة ا
بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الا
طلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس
الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف
البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به رفع ابهام
متقدر كقوله نع الابعد العاد قوم هود وذلك اذ لو قدر ا
شتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من
جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لما كثرهم اياه فيما اشتهر
وابه من العتو والعناد لثمود لاندفع ذلك الاشتباه بجعل
قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان ههنا لرفع الابهام

التقدير

النقد بهرى اعتناء بالمقصود حفظا له عن شائبة توهم غير نعم
اذا قصد به المدح لم يجب ذلك الاختصاص اصلا مطلقا ولا من
وجه والسند ذلك البعض بقوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم
والعائذات الحديثة النتاج من الحيوانات جمع عائذ وهي اي
العائذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان
الالف واللام فيه بمعنى الذي او مجرورة باضافة المؤمن
اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور على انه عطف
بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعائذات
مع انه ليس مختصا لها يحتمل كليا وجملة يمسحها حالية وركبا
ن بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر
الغين المعجمة والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم و
المعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات اي يجعلها
مأمونة بحيث يمسحها اي يمسكها على الرفق والاشفاق ركبا
ن مكة بين هذين الموضعين لكن يشترط ان يكون الثاني واضح ال
الاول هذا استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون
باسم مختص اي اشترط الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية

جواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما ولا يكون
واضحا منه عند
الانفراد كما اذا سمي ثلثون رجلا بعمر ولكني واحد منهم مع
عشرة غيرهم باني حفص ولا شك ان اباحفص واضح من عمر حال
الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له
قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان
زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه مع كون
الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان
ان اوضحها مع انى المتبوع اشهر وهو اى عطف البيان يجي الا
يضاح غالبا وان يجي به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تع جعل الله الكعبة البيت الحرام
عطف بيان الكعبة جي به للمدح لا للايضاح قوله ان البيت بكسر
ان الى قوله لا للايضاح مقول يقال كما يجي الصفة لذلك اى للمدح
ح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلافه
في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اى كائنة بخلاف عطف
البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة
في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه
نجم الائمة الاستراباذي بانا لا نم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في

اعتنى بتصحيحه
شارح الكافية نعم

في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظ ولابد ان يكون في ذكره فايدة
لا تحصل لو لم نذكره صونا لكلام الفصحاء عن اللغو بما كلام الله نع وكلام
نبيه ام فحال بل لا اري عطف البيان الا البدل كما هو ظ كلام سيبويه واجابه
عنه الشريف بان قال الظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك جاءني اخو
ك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجيئ بالاول توطئة ومبالغة
في الاسناد فالثاني في بدل فيح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا و
المقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ كما حققه
المحاكون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني
فانه بيان الاول والبيان فرع المبين ولو لا المبين لم يؤت به ذ
كر الامام الحد بتي ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة
واسم بنته عائشة فان الا عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم
يقع في معقد الكلام وان ادا البدل لم يصح لان الغلط وقع في معقد
الحديث ثم وصف المص محمدا بكمال الغاية اي بكمال هو الغاية في
مراتب الكمال بقوله سيدي اي مقتدي الانام اي الخلايق سيد مجرور
على انه صفت محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه ثم الصفة
اما للتخصيص وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك

الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب
الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك
الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم انما قلنا عند النحاة لان
المراد بالتخصيص عند اهل المعاني والبيان ما يجتمع تقليل الاشتراك
الاحتمال قال الفاضل الشريف اظنهم اردوا الاشتراك المعنوي لان
التقليل انما يضور فيه بلا تخيل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية
في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتجعل فيحمل الاشتراك على ما هو
اعم من الاشتراك اللفظي والمعنوي ونجعل جارية صفة مخصصة لا
نها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت
معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين الافراد ذلك المعنى
او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحا
صل في المعارف على ما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم او الناجح
او الرجل الاعمى او الناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان
زيدا يحتمل الناجح وغيره فلما قلت الناجح قللته فوضحته وعينته
وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجا
هل او للترحم نحو زيد البئيس وللتاكيد وذلك اذا كان الموصوف
متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر

ورفعه

حلا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام
وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن للام
فكونه معدولا عن الامس المعرف لذا بني على الكسر وانما كان هذا
الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدثور وهو على وزن الد
حول ذهاب اليوم وسروره والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى الا
قسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون
الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم
قوله للتاكيد على قوله او للمدح لكان اولى يعني ان يكون الوصف
للمدح او للذم او للتحسر اذا كان الموصوف معلوما اي متعينا عند
المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
او بان يكون المخاطب يعرف بعينه قبل ذكر الوصف والا اي وان لم
يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التو
ضيح وكونه للتاكيد من قبيل احد القسمة ههنا اجاني في قوله محمد سيد
الانام حيث فسر المدح محمد بهم وعلى اله معطوف على
نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحا
ح الى صح
الرجل اهله وعياله اله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل

ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكثر المراد به
به اعم من اهل البيت اعني البعض الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به
اهل بيته ثم هذا لكن الحق ان المراد به الخ الآل اعني بمعنى الاتباع وهم
المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون على ما
قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله نع انه ليس من اهلك حيث
لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل هنا تعميم الدعاء امثالا لقوله
ثم اصلهم على نحو ما قال ثم لو عمت لغفرت وللتعميم تتميم فيما ذكرنا واما
ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم والتفخيم كما في قوله نع تنزل الملائكة والروح واصل آل اهل على رأي
بدليل ان تصغيره اهيل او اويل بالواو على رأي اخر وفي بعض الكتب النحوية او
اويل بهمزتين وهو سهو يدل عليه ايراده في الصحاح اويل بالواو وردوي عن الكسائي
انه قال سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جبل من الناس وهي طائفة منهم و
والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منهم لكن البادية خاصة والنسبة
اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا للعرب بل هو اسم انتهى تقول اهيل واهيلون و
اويل فتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل آل اهل واحق استعماله
في الاشراف جمع شريف بمعنى ان كنيم وانبام وفي من له خطر عظيم الحظ بفتحتين
قدر الرجل ومنزلته ونيادياتيل آل فرعون كان اواخر ياآوله خطر عظيم بحسب

الدنيا

الدنيا والاخرة نحو آل محمد قوله دنيويا خبر مقدم لكان وقوله اواخرويا
عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة
الى جواز اثبات الالف نحو دنياء عند النسبة والحقيقة يستدعى تفصيلا لا
علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في اخر الاسم المنسوب
اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او زايدة او كلمة
فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي
والملهوي والمرموي والرابعة الزايدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكو
نها زايدة كتاء التانيث واما القلب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما
الفصل بالالف بين الاخر والواو فلاجرائهم مجرى فعلا ولكون الفها
زايدة قالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا مشابهة في المنقلبة لتلك
المشابهة لكونها غير زايدة فلا تحمل فيها فتح الالف بحمل ان يكون
زايدة والمنقلبة واوا هي الالف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة
هي الف التانيث والواو زايدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف
لطول الاسم ففي السادسة الحذف اظهر لانها اطول لفظا نحو حباري
قالوا حباري بالحذف ولم يقولوا حباروي بالقلب او تقديرا نحو خنزي
قالوا خنزي بالحذف لتنزل حركة منزلة الحرف الرابع في الثقل
فاعلم ذلك فانه يهمك في مواضع شيء بخلاف الاهل فانه لا يحتمل الاعمال

بالاشراف نحو اهل الجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء
في هراق اصله اراق لغرب مخرجهما ان قيل كيف يقال لغرب مع
اتحادهما مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع
واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع قوابعه من الحلق
ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار ال جمع صا
حب كظاهر واظهار رغبة لحث لان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صا
حب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحبٌ كراكب وركبٍ وصحبةٌ
كفارهٍ وفرهةٍ وصحابٌ كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والا
صحاب جمع صحب ككوز واكواز والصحابة بالفتح الاصحاب وهي
في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل على فعال الا هذا الحرف فقط وجمع
الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب
وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب قصرا للمسافة لان قوله
كظاهر واظهار ربانيي عنه ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي
كل مسلم رآى الرسول ولو مع وقيل وطالت صحبته وقيل روى
عنه وقيل اوراه الرسول ولو مع هذا قيل كان اهل الرواية
عند وفاته ولو مائة الف ورابعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه
معطوف على اله والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه

راجع

راجع الى النبي مؤيدي اي المقوي اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه
بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاء ني المؤيدون وحالة
النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه با
الواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن
حالة الرفع بالالف والنون نحو جاء ني المؤيدان وحالتي النصب والجر
بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر
النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها بالالف
والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة جره لوقوعه صفة
للجر ورد وهو اصحابه لكن سقطت نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضا
فة لا تجمع مع النون والتنوين لانهما بدلان على الانفصال والاضافة
تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه بمنزلة
كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه فيقال هذا ضارب ضرب
فان ضرب قد وصف به الضارب وقد يجرد راو الحرب بالحقيقة نعت
للجر وههنا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء
من الكتابة لئلا يلتبس بالمجرور فان قلت لم لم يجز نحو يكب يا به
كما جاز يا والتثنية عند التقاء الساكنين نحو بغلامي القوم قلت

لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ماقبلها
مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما مصدر
ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو ظرف ذلك لان
في الفتح يلزم الصعود من الكسر الى الفتحة وهو ثقيل من عكسه فيه نزول
وهو اسهل على اللسان من الضعف ولذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم الثقل
والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤبد فقد تعرف با
لاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لا
تابيدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى
بمعنى الماضي والاشهر ان تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام بالوفع الصلوة وا
يتاء الزكوة اي اعطائها وصوم شهر رمضان وجمعه رمضانات وار
مضاء على وزن اصطياء قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة
القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا
الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظة شهر اشارة الى ان العلم
هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه
ذهب اليه اصحاب مالك من ان ذكره بدون ذكر شهر مع كراهته مطلقا
وحج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب قيد للكل اي ان وجب كل

بكسر

بكسر الباء يوم الحشر و بالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله
ع من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضا ه
اي صنعه وقدره ومنه قوله تع فقضيهن سبع سموات في يومين وسمى القضا
والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره بجر ور معطوف على خيره
والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص
هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما يطمئن على وزن تعرا اي غنى من الا
عتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا
شك ان الاعتقادات الحقة يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة
اي جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية الآداب في الضوء وغير
ذلك واثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذ
الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل
مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلمانى
الظاهر منقادا اصله منقيد بكسر الياء ومعناه بكسر الفاء في الباطن
وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم
وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان حصول
التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم هو بفتح السين ع
وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح وقبل مسلمانى كفو ترع اد

خلو في السلم والوصول عطف على الدخول اي الوصول الى السلم وباقي
البحث مذكور في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال المصنف اما اورد
جوابه بالفاء بقوله فان الواو للاستئناف نحو عزيز اي فليل لا يكاد يوجد مثله
الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء وجوابه واتى فلف انها جواب لقضيتها
معنى الشرط كما مر وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهي الحروف المشبهة بالفعل
ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بغير الجملة في الثاني اي ما يعني ما هو في حكم المفرد
وكان الناقصة شبيهة اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامداً او مشتقاً وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقاً يكون كان تامة نحو كانك قائم لان الخبر هو
الاسم ولا يجوز شبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف
وان كما ركبت الكاف مع ذا في كذا كاي واصل كان زيد الاسد ان زيداً
كالاسد قدم الكاف فانفتحت لها الهمزة والمعنى على التكسر عدل عن الاصل
لتنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه دلكن كلما سند اليه
اي لتدارك وهم السامع كما مر في المحققة مثلا اذا قلت جاءني زيد فكان
متوهما ان مجيء عمرو قد فعته بقولك لكن عمراً لم يجيء وليت لانشاء تمني
الممكن والمستحيل ولعل لانشاء توقع ممكن لا وثوق لحصوله وعمل بعض
الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيداً قائم وكذا غيره قال ولد
منصوب على انه اسم ان والاخر منصوب ايضاً على انه صفة الولد مشابهة

هو الواو

هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيداً قايم وكذا غيره فالولد منصوب
على انه اسم ان والاخر منصوب ايضاً على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف
بالافعال اسمعا لاني ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من اسم
ينصبها مالم تلغ كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل يسنيد وفي طوا
نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظاً في كون اواخرها مبنية على الفتح كاواخر
الافعال ومعنىً في نصنها لمعنى الفعل من تحقيق وتمنيت واستدركت
وغير ذلك فلما شابهتها اي شابهت تلك الحروف بالافعال الحق
منصوبها اي جعل منصوبها ملحقاً بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب
البصريين وعند الكوفيين الخبر يرتفع بما هو مرتفع به بكان الناقصة قبل دخول
هذه الحروف وهو الابتدائية والمبتدأ على الرابعين ولا عمل للحرف فيه
اي في الخبر ومن خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
فلا يقال ان قايم زيد اشلا لثبات شابهها الافعال في العمل الاصلي للفعل
وهو ان يليه المرفوع وهو اي الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس
اذ القياس ان يحفظ رتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها
على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه
وما كان هذا الوجه الذي ذكره ينتقض ان لا يجوز تقدم الخبر اذا كان
ظرفاً ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفاً فانه يجوز تقدمه على

الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة
الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي النهر لان النيا
اياهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في الكتاب
بوجه آخر حاصله على ما افهرزه شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب
في خبر باب ان ايقاع اللغة بين معمول الفعل وملحقه وهي انما تتحقق
في غير الظرف بتأخير المرفوع اما في الظرف فيتحقق هي بدون تأخيره
اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال
بشبه صورة ان في الدار زيدا صورت ضرب زيد عمرا فتبرج بالمستقر
اذ اللغو قد يرتفع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعول ما لم يسم فاعله
فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار على صفة المجهول بخلاف المستقر
لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يرتفع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه
ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدإ ولا صفة لمرفوع اصلا
هذا وفي الرضي اعلم ان الحال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها
كما لها قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا
او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار
زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبر ظرفا نكرة وجب
تأخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء

اي الحذف

اي الحذف المذكور في الظرف واما حذف في غيره فكقوله نع ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم اي خبره في الاخرة وعند بعضهم خبر ان
قوله نع لما جاءهم وكقوله نع ان الذين كفروا وصدوا عن اي يعرضون
عن سبيل الله والمسجد بالحرام بتدبيره هلكوا وعند بعضهم الخبر
ويصدون والواو زايدة فان الفاء اداة الواو وحد بنزاد كل منهما في خبر ان
كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومغرب
اللغة الشهيد بالامام المطرزي دام الاسم فلا يحذف وعلله اي بين
علته وذكر دليله القالي اي الشارح المعروف بابن شراح اللباب بالعقب
القالي بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل ومشبه بالمفعول اضعف
من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيدا قا
في انه اي الشان زيد قايم فلم يجز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي
تاتي بعد الضمير الشان ولانه ليس معتمدا الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو
كالزايد وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر كقوله
اي قول الناعر فلو كنت ضبيا قبل وهو طايفة مشهورة بالمعرفة والاصا
وقد بفتح الفاء للحطاب فرايي ولكن زنجي الزنج جبل من السودان ا
ي طايفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء مثل الفاء زنجي وللوحدة كتمرة درويي
غلبظ الشفتين فراي ولكنك الشفر جمع مشفر بكسر الميم في الاصل شفة البعير

استعمل هنا في الوجع تشبيها بشدة البعير في الغلاظ فيكون من قبيل
الاستعارة واجيب عنه بان الدابة ولكن زجرا بالذنب ولو سلم
فشان هكذا اشارة الى قول وقد جاء الخ قيل وفيه نظر لانه يجوز
حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فلبث ودفعت بفتح التاء
الخطاب اللهم اي الحزن عني ساعة اي فليتك او فليتني على ان ضمير شان
حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل ونمامه فبتنا على ما خيلت ناعمي
بال وضمير خيلت للنفس اضمر قبل الذكر رتبة وفي الاساس يقال افعل ذلك
على ما خيلت اي ما ارتك نفسك واوهمت والبال القلب وناعمي
اصله ناعمين بفتح الميم على صيغة التثنية واراد به نفسه مخاطبا اياها
في قوله ودفعت حذفت نونه بالاضافة اي بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال
كوننا عمي بال اي ذوي مسرة وصاحبي فرح وسرور بعد او يرد عليه
ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا على انا نقول لانم ان المحذوف ضمير الخطاب
بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب في شرحه فانه قال ولا تحذف
الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام الخ ونحو فلو ان حق اليوم الخ ونحوه
خلت ودفعت اللهم الخ وقال شراحه اي ليت على ان الضمير للشان و
قد قال ابن عصفور الواو للحال يجوز حذف اسماء هن الحذف في فصيح
الكلام اي في كلام الفصيح فالا ولى على هذا ان يقال ان حذفه في الضمير

A. AKADÉMIA KÖNYV-TÁRA

ان كان اكثر عنه اي من الحذف في غيره فليتامل في هذا المقام ثم
دعى الصنف لهذا الوجه الاخر بقوله لا زال اي دام وثبت قوله لان
متعلق بما فهم من اي التعبير به يعني انما فوه نا بذلك لان اللفظة الدال
على النفي وهو لا اذا دخل على ماضيه اي على المتافي معناه النفي وعوزا
ليفيد الاثبات ولا زال فعل من لافعال الناقصة وهي اي الافعال النا
قصة في المشهور كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من
غير اشتراط انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما
بحسب الحقايق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا
او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل وبتعد
بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات
الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح واضحى وظل وبات
واعلم ان هذا الحرف يجي على معان ثلثة الاول الاقتران معاني
الجمل التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي
تلك الاوقات الصباح والماء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات
التي تدل عليها بصيغها نحو اصبح زيد قايما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح
في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد مفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار
في الزمان الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي

ل

تدل عليها بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك
في الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو
اصبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخيرين اذا كان بات بمعنى وصف
بالفعل بدا اي نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام وطال وعاد اضى بالمدهار
وقد يجئ بمعنى عاد ورجع منه قولهم فعل ذلك ايضا فحي لا يكون من الافعال
الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار
وما زال الذي مضارعه يزال وما الذي مضارعه يزول فليس من تلك
الافعال فلا يقال للازول ابرا وما انفك وما فتئ وما برح انفك في الا
صل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا
مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه
الاربعة استغراق الزمان اي لاستمرار الخبر لاسمها مدة قبله وما دام
وهي لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل
الخبر ضميرا لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد
ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قاعدا ابوه
وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تع ما دامت السموات الارض و
ليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا

فصل

فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله
تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وحمل الافعال المذكورة تدخل على
المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بها بالفاعل والمفعول
الكائنين في الافعال الناقصة مثل كان زيد قائما وكذا اخيره فاسم لازال
ل ههنا مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد وكاسمه جار ومجرور مع
متعلقه خبر لازال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار
بشيء من الكلام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الا
خبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كليهما هو الخبر
لانهم حذفوا البعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض الاخر مقامه وسموه
باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لازال
رمز منه الى هذا وبهذا اندفع ما قيل ان خبر لازال يكون منصوبا فا
لمنصوب المحل ههنا امامجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين
او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لازال ووجه
الاندفاع ظاهر على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في
الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كانا كاسم
ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لازال
وحر نصب على الحال من اسم يكون تاويل منفردا وهو مصدر منصوب على

انه مفعول مطلق للحال المقدرة
اي منفردا وحده على راي من
رسي وعند الكوفيين نصب على الظر
فيته صح صح

بعض في حال وحده لا فع غيره اي لا زال مثل اسمه و مسعدا بدل من
كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان
كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال
المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد
اشتمال اصلا بل وجود الملبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على
الاخر بكيفيه كما مر فان السبب في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه
لبس اشتمال اخ بل لان اول الكلام مشتمل على اخره اجمالا فان قولك
سلب زيد ثوبه يعني سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس
زيد بل شيء ما تعلق به ومن ثم يقال انا في بدل الاشتمال ذكر الشيء ا
اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فيهما في الايضاح افوي من بدل الكل
وان كان اضعف منه في التقرير لاشتماله على ذكر الشيء مرتين وما
قبل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لازال
ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عامله ههنا اعني لازال دعاء للمولد
والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح وادل من المقيد
وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين
للسجع ولم يتعرض اليه الشارح لانه فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتأ
خر ايضا دائما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلا ما تاما اذ لو

دعى ثم
كنت ساكتا على م فوعا كان
لم يكن كلاما تاما اذ انتقضت بالمبتدا
صح

وثمّ ثمّه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء وفرق بينه وبين ما هو بالضم
والتشديد والزيادة والتخفيف اولى اى ولاجل انها لا تنيم باسمائها كلاما تاما
عدلوا عن تسميتها بفعل الافعال فاعلا المنصوب عن رسم الفاعل اى علا
مته وحاصله وهو اى رسمه ان تنيم الكلام بدونها هذا القول فى منصوبها حيث
لم يسمّوه مفعولا به لانه ليس على رسمه بل هو زيادة عنه اذ لا تنيم الكلا
م بدونه وهو اى اسم المفعول كونه فضلة تنيم الكلام بدونه ويجوز
تقديم اخبار هن الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيدا لا
نه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جايز وفى هن الافعال يجوز تقديم
اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اى تقديم اخبارها على انفسها
على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو ما ندى من كان منه الى راح
لانها افعال صرفة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج وتابعه فانهم قالوا ان جميع الافعال
الناقصة حروف لكونها دالة على معنى فى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر
للمبتدا على صفة موافقا لما قال المنطقيون فيجوز تقديم المنصوب عليها
كما يجوز تقديم المفعول المنصوب على سايير الافعال نحو زيدا ضربت
وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل وجد فى اوله لفظة ما من هن
الافعال وهو ستة افعال وكلها ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهى
فى ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اى لما النافية صدر الكلام

لكونه مغيرا للكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير اوليعلم ان
الكلام على النفي من اول الامر وامّا مصدرية وهي في ما دام فلا تتقدم معمو
له عليها لانه معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس ذ
هب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما
من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقدمه عليه والصحيح الجواز وهو
مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم يأ
تيهم في قوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معمو
له بعني يوم لانه معمول مصروف وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استد لوا
على فعليته ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم وتا
خير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء
لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجئ منه الا اربعة عشر بناء للماضي و
كان الكسر ثقيلا نقلوها الى الحال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكا
ن العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تغلب اياد الفاء نحو
كياد وانفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي
ان الظروف الجايزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صد
رها ماض يجوز فيها بالاتفاق الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة
والبناء ايضا لتقدر الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لفظا

ولا محلا

ولا محلاً فكانه المضاف اليه ولو اضيف الى الاسمية نحو حين الحانوح امير
او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فعند
اكثر البصريين تعين الاعراب فيهما وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول لمصروف قابل
هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح لاضافته الى
الجملة الفعلية نع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب
نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروف فتدبره بلازمهم يوم يابتهم
العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله كما استظهر جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى في اثناء كلام او
بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما اتى بها ههنا لغاية الدعاء وليس
المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل وما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول
او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك فقوله ولا محل لها
من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير
زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب مالم تقع موقع
الاسم المؤول كما مر تحقيقه في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة

موضع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة
من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العامل في ما هو اردت
واردت مع معموله خبر ان وهو اي اردت مع معموله وان اخر لفظا
لكنه متقدم رتبة فبكوا المعترضة اني لما الا الى اردت على ان هذا انما
يصح على رأي من جواز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب
ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل الخير مجرور اي قوله اهل مجرور
بالى الخير مجرور لاضافته اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله
مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف بواو منفصل
بالى اهل على قوله مسعودا عند بيره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر عما
لا سر الشجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة
الاخيرة من القفيرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقيرة الا
صري واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وتقبل
السجع غير مختص بالنثر بل يجري في الشعر ايضا واما سمي السجع
سجعا لانه متكرر على لفظ واحد كهدير الحمام لكونه فضلة وحق الظرف
المتقدم التقديم على ما يستحق ناخيره عنه نحو عندي مال اعلا ما يكون
الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا اليه فههنا قد المقصود هو قوله الى اهل الخير
على قوله مودودا اعني سقط هذا السؤال بقوله اي بقول القائل

A MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA

المقارع

المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضي نحو جيئك لما ضرب زيد
اى حين ضرب زيد قال ابن يعيش اذ بدل بمعنى حين وانما حدا حدو لانها
مختصة بالماضي بالاضافة كما ذكرتموهم لها بلما الحينية تابعة للاول وبمعنى
الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله نحو لما عليها حافظ وتأتي قوله المحض لما
استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي واسم مبني هذا راي ابي علي وكلام سيبويه
محتمل الاسمية والحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره واما يكون
مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن جني ان لما حرف وحمل كلام سيبويه
على ان الشرط في الماضي كلو وكذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الان لو لامتناع
لامتناع الاول لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك الحمل منه توهم
والوجه ان لما ظرف بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط بليه فعل ماض لتضمنها او بمعنى
والا نحا والصوري بين كونه اي كون لما اسما وبين كونه حرفا سبب بناءه كذا قاله
مبني حال الاسمية بخلافه اسما على صورة الحرفية كذلك مبني حال الاسمية بخلافه اسما على صورة
الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله ستتر فيه عاد الى الولد وحمل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا
اليها لما والجملة التي اضيف اليها لما قوله الماضي محل الرفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لا بد ان
يكون فعلية ماضوية امالفظا كما في استظهر او معنى نحو لما تنصرني اعوضت عنك واما وجب كون
تلك الجملة فعلية لما فيها اي استقر في لما معنى الجازات اي الشرطية تعال فيه عرفهم للاسماء الشرطية
كلم الجازات عامها انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء الجملة الاولى ومشبهة لها والعامل الطالب

فيها

اي في لما اثبت ضمايرها على تاويل الكلمة اردت اي اردت تلفيظه وقت استظهاره
والحاصل ان العامل فيها جوابها كاذا او كلما فهي مشتركة في كون العامل فيها اجوبتها
دون استظهر لانه مضاف اليه اي جزء منه لكما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا
لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه
عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف لزم
عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء
وعندهم وهو غير جائز **محتضر** منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى اضافة
المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز بضم الكاف الناريه لقب شخص وسعيد اسمه واضيف الى الثاني
بناء على ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول بالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظ
كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب او
صح واشهر فكانه اهتم هنا اريد من المحتضر مسمى لفظ الافتضاح اعني ذات الكتاب اي المحتضر الذي هو
الافتضاح او مسمى لفظ الافتضاح **وكشف** اي زال عنه اي عن المحتضر الواو في كشف للعطف وكشف
فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى لولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر التي هي مجرورة لكو
نها مضافا اليها لما **لحظ** اباءه به للاستعانة اي كشف عنه بالاستعانة لحظ وقد عبر بعضهم عن
هذه الباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تع لا يجوز استعمال الاستعانة فيها استعمال السببية
فيها وهو اي الباء المذكور حرف جر وحظ مجرور بها اي بحرف الجر والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير
في لحظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه لحظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عايدا الى الولد

من قبيل
فيكون من اضافة المصدر الى فاعله
والمفعول محذوف اي تقديم لحظ الولد
المذكور عايدا الى المحتضر فيكون من

من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره لحظة الحضر الولد بالرفع فضلة
منصوبة لانه مفعول كشف ومضافة الى الضمير وهو ما تعطى بضم الضاد من التغطية وهي التغشية
اي تستر المرءة برأسها وتغشيه وفضلة تنبيه التي نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ
اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل في غير لعلاقة تبيتهما والمجاز اما مجاز
مرسل سمل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة والاستعارة ان كانت هي المشابهة اي
ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي لسبب تشبيه معناه الحقيقي فالاستعارة والا فمجاز مرسل ثم
ان ذلك التشبيه قد يضمر في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه لسوى المشبهة ويدل على ذلك
ذلك التشبيه المضمر باثبات للمشبه امر مختص بالمشبه به تسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات
المذكور استعارة تخييلية ولما قصد المص هاهنا الاستعارة بين ان ذلك راجع الى بيان الدليل
بقوله وقرينة اي في الكلام المص استعارة بالكناية لان المص شبه الحضر بالمرءة المحجوبة في المخبوئية وحذف
بتحتيتين ومصدر مال يميل النفس اليها وان راى بيان الى بقوله واثبت المص له اي وفي كلام
الاستعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للحضر ما يليق بها اي المرءة المحجوبة من القناع ثم اشار الى
بيان وجه تعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلا
لم يصرح به بل اعاد ذكر عليه بذكر حواسه ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجردة تسمية خاصة
لبنية على المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى الاستعارة تخييلية لانه تقرير
للمشبه ذلك الامر الذي من حواص المشبه به يتخيل انه من جنس المشبه هذا على راي
ابي الخطيب فح يكون كل من لفظي الحضر والاقناع حقيقة مستعملة

في الجمع الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز في هو اثبات شيء للشيء ليس هو له
وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهي قرينة للمكنية فهما اي الاستعارة المكنية
والتخييلية متلازمان وجودا لانه متى لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام
ولا يأتي هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه الى المشبه به الا على سبيل الاستعارة التخييلية
اي الابعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف الاستعارة بتبعية لا يخفى عليك انه لو قدم
هذا على بيان المكنية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد جمع
صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح المهمل عن نفسه فشبه
ازالة الصعاب اولا بكشف الغطاء فاستعير لها اسمه اعني الكشف ثم اشتق منه
كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال انما هي تبعية مصادرها
لا بالذات لان الاستعارة فيها لابد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا
فما لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهوم كالافعال والصفات والحروف لا يقع
مشبها به فلا يصح دعوى ان الاستعارة فيها الا تبعا والحقيقة انهم قالوا الاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
والا فالاستعارة تبعية كالفعل ما يشتق منه والحروف فيقع الاستعارة
اولا في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري في الافعال وما يشتق منها

والحروف

والحروف فنى المصادر نجد ان معانيها شبهت بها معان اخر ي واستعيرت
للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا
في متعلقات معاني الحروف نجد انها شبهت بها معان اخر ي واستعيرت تلك المعاني الاخر
ثم يجري في التشبيه والاستعارة في الحروف مثل شبه الضرب الشديد بالقتل اولا فاستعير له اسم
القتل ثم اشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وقس عليه غيره واحاط الاحاطة ادراك
الشئ والقبض به بتمامه وكماله او ما يجري مجراه كالوصول والكشف من غير فرق بجوداته الجارة المجرور
متعلق باحاط اي احاط مسائله والجملة بكمالها هذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان
لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الوالد الاخر محتضر الافناء بجميع ما فيه من الموجودات
والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للموجودات عائد الى المحتضر حفظا منصوب على التمييز
وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما معنى لا لفاعل كهذا اي
كقول المص حفظا وكقوله نبع واشتعل الرأس شيبا اي تشيب رأسي او معنى المفعول
كقوله نبع وفجرنا الارض اي اشتققنا ها عيونا اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما
قيل من ان التمييز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا
الارض عيونا تفجرت عيونها قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز في الاصل
هو الفعل المذكور بعينه بل ما يلابسه في الاشتقاق سواء كان في اللفظ في القعد كما
في طار عمرو فرحا واستلاء الاناء ماء اصلها طيرة الفرح عمرا واستلاء الماء الاناء او في
اللزوم كما في قوله نبع وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها وقال بعضهم ان

ي اسماء المتعلقات ج

عيونا منصوب على انه مفعول لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض
لكن فيه فوات مبالغة توجد في التفجير دقيل عيونا نصب على الحال وانقض اى
احكم واثبت وهو من الجملة الفعلية يعني انقض في محل الجر معطوفة على جملة احاط او على
جملة استظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف مما موصولة لابد لها من صلة يثبتها مشتملة على
الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع الصلة كالمنزل منزلة الشيء الواحد فلابد من شيء يصل
بينهما به على حذف الضمير العايد الى الموصوف وكون بين فاعل يصل على قول من يقول انه
فاعل في قولهم لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فانا به الحذاق يجيب ان معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى في كلامهم
منصوبا ظرفا وكثر استعمالهم تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان
كون الضمير مما لابد منه لفظا وتقديرا اذا كان الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى
عايد بل يحتاج في كونه حرفا ناما من الكلام الى مجرد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري
المفتوح الى الجملة بعده مثل ان وما المصدريتين وان المخففة المفتوحة من جملة الموصولات
ويتبعون الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف عاما مرجوعا اليه نحو خوف
يعني كما قد يحذف الصلة مع الذي معطوفا عليها التي وبقال الذي والتي اذا قصدهما الدلالة
واحي لتبعيد الحذف ان الداهية الصغيرة المنتهية من الذي بتشديد الياء تصغير التي
والكبيرة المنتهية من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا
لا يمكن شرحه فتركت على الابهام من غير صلة تبينه لكونك قد تحذف العايد احذفا
منويا لانبا منسيا لكونه فضلة ومستغنى عنه لانه لما صار بعضها من صلة الموصول لم يكن

مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العايد اذا كان العايد ضميرا منصوبا منفصلا بفعل نحو
قوله تع هذا الذي بعث الله رسولا اى به الله او منفصلا بصفة نحو ما الله مولليك فضل
اى مولليك اياه الشيء الذي الله يعطيك فضل منه والبه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا
يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متصلا فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول
بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تع فاصدع بما تؤمر اى بتؤمر به
والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناسبة له نحو قوله تع فاقض ما انت
قاض اى قاضيه فحذف الضمير على الوجهين الطول الصلة والصلة لكون الصفة اذا كانت جملة
وان يكون رد على ابي سعيد السيرافي شرح كتاب سيبويه انه قال الواو التي تجيء من دون قولهم
لا بد وان يكون وقبل الواو زايدة ليلا يلتبس بلا بد ان نكرة قال بعض الفضلاء ان الواو في
مثل هذا العطف على محذوف تقديره المعطوف عليه في كل مقام بناسبه كان يقال ههنا لا بد ان يورد
وان يكون من احد في الجمل الاربع الاخبارية وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي ولعل
هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة التي وقعت
صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف بها الموصوف او الموصول
المبهمين بما كان المخاطب يعرفه فيلزم ذكر الموصوف او الموصول من اضافتها بمضمون الصفة
او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية انما تاتي بنية غير طلبية
نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني

لا بد

والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة
فان قلت لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقعت
صفة لمذق قلت هذا مما تأول بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقول لقول محذوف هو
الصفة في الحقيقة وفسر الجمل الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي ابوه منطلق موصول ابوه مبتدأ
منطلق خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول
والموصول معه صلته في محل الرفع على انه مبتدأ وزيد خبره وذلك المبتدأ واعني الموصول والفعلية
الصرفة نحو الذي انطلق ابوه عمرو او المعدية نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو
فان اصلها الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد فكسره دخول اللام الاسمية الخ اي
بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم في صورة اسم
الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي هو
صول في الدار ظرف مع عامله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية صلة في محل الرفع مبتدأ
وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرم اكرمك بشر وقوله ما فيه اي في المختصر صلتها
وكما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة لصلة لانكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله
والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره انفع ما حصل فيه فاعل انفع عائد الى ما
فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة والضمير البارز في فيه مجرور المحل بفي راجع الى المختصر
والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقد كفى
النحاة مرارا ونه لا يصير تماما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان المنصوب المحل او مرفوعه

او مجرورة هو مجموع الموصول والصلة وما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام م بقوله
من النحوي والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهي اي الحال انثا الضمير
بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة
المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا
راكبين وانما جمعنا الحال لان الجمع قد يدخل تحته الاقسام الثلثة واما الحلية في قولك جاءني
زيد والجيش قادم فهو حال وبيانا لان الفاعل اعني زيدا لا يتبين الا حينئذ فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا
الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليتميز الحال
عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لاعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاءني
الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد معنى الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاء
زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد معنى الصفة حالة اسناد الفعل اليه اما تقييدا بالمفعول بقولنا
فبناء على ان المشهور وهو المختار عند المحققين هو ان الحال لا تقع عما عدا المفعول به لكونه فضلة
بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيد راكبين على ان وزيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول معه لفظا
من كلام بعض شارحي اللباب ان تبع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن
ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا يكون الحال
انما لبيان الفاعل او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال عن المبتدا او الخبر او المضاف اليه لكنه قليل
لا يكون ولا يوجد الا في كلام الفصحاء دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله
تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان المضاف اليه بمعنى المضا ف

وهو مفعول كما ان اخيه في قوله نع الحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتاً لما كان في معنى اللحم
جاز ان يقع ميتاً حالاً منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به
فهو مأول باحدهما وهذا الحال يعني من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الغير
المستكن في فيه لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيه ح هو الفعل لان العامل في الحال هو
العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع دخولها صفة لما قبلها ان
كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعله المستكن فيه جملة ظرفية صلة اي كان الذي
وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة فهر يفعل وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قو
من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكونه ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة
وكقوله نع فاجتنبوا الرجس اي القذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه مع
واعلم ان تخصيص الذكر بمن البيانية لكون الكلام فيه لا ينقض تفي ذلك الحكم المذكور
عن باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور ان وقع بعد النكرة فصفة لها نحو
رايت طايراً على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله نع فخرج على قومه في زينته
اي متزينا حيث وقع بعد صحيه خرج وبعد غير المحض منهما محتمل لهما اما النكرة الغير المحضة
فنحو هذا غلام يانع في اغصانه فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما
المعرفة الغير المحضة فنحو بعجبني الزهر في اكمامه فان المعرف بلام الجنس بمعرفة محضة بل
هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك
من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور يقع في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك

فيه

ه ما في

فيه

ان الموصول

فان الظرف لا يكون صلة

الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعر
فلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان
كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية الا
ضاصة نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان مفيد الجزئية بالنسبة
الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام المرضي
فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب
بان قال لانم تنكر الجملة فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجمل ليست
ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة
كما ان رجل طويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الر
جل بالاجتماع طويل وقولنا او نقول ان الصلة وكذا الصفة يجب ان
يكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة جملة
خبرية فح فجاز ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب
اخر تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب
مدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره
مثل الاشارة في الاسماء كالمعلومة في الموصولات فاذا قلت
لقيت من ضربته من موصولة اشرت الى علم المخاطب المعين لا بجوهر
لوطه بل بغيره وهو مضمون صلة وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا

جعلتها موصولة لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين متعين في ذات بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحب التعيين وملاحظ على ما ذكرت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي رحمه تعالى لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلف في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال انما هو على مذهب اكثر هم والا ينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم امة واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بناء وعلى انه او اشير وا امتكم امة واحدة ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل ورد عليه ان ينتقض بهذه الاية الكريمة ايضا على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان مائلة كلهم او اكثر هم فالولى ان يقال قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تعالى اه لفظا ومعنى وهما منصوبان على التمييز بيانهن مصدر عيز المسدية بمعنى التمييز بكسر الباء على معنى ان هذا الاسم تمييز مراد المتكلم عن غير مراده من قولك انفس اي هو تمييز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة انفس لان الانفة قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان الانفة اي الولد اياه اي المختص من من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات اي ما يعين بعض المحتملات

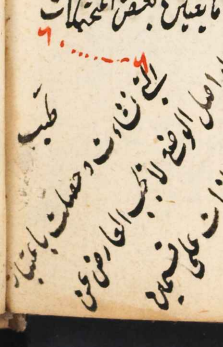

طيب زيدا فقول الخص لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام الكائن في
مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله ومعنى المفعول لان معناه اتقن لفظ ومعنا
اي اتقن مفعول ما فيه ولفظ فهو اي احكامه هذا اما بمعرفته مع علله وضبط قوعده مع
جزئياته او بمعرفته بانتفاء الشك عنه اردت فعل فاعل وهو ضمير المتكلم اعني انا
المضمونة ان مصدرية انما فعل مضارع منصوب بانه فاعله مستتر فيه وهو
انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول لفظ وهو اي الضمير البارز عايد الى
الولد ومحل الجملة الفعلية اعني لفظ مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت
واردت مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه وهو اي قوله مع ما حال مرفوع
المحل على انه خبر ان اي فان الولد الذي مراد مني تلميظه او مريد انا تلميظ وقت
استظهاره وانما فسرنا هذا البيان ان اصل الخبر الافراد والى الجملة هنا في محل المفرد
وما قيل انه اي مراد مني تلميظه لا يجوز ان يكون مفعولا لفعله اردت لان لفظه
لعدم التطابق بينهما حيث اردت يدل بصراحته على المريد لا على المراد فخبر وارد
لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى لفظه اذبته واطعمه فان التلميظ تفعيل من لفظ يلفظ
بالضم لفظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه فمسح بشفتيه وقد
يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا التلميظ اطلق ههنا واريد به لازم
اعني الاطعام والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة مع كونه كناية
يكون استعارة تحقيقية قرينة للكناية والثاني بينهما لان الكناية لفظ مستعمل

اربعة

في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التخصيص اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الاعطاء بقا ل لفظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان الحص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ابراد التلميظ بعض الاذاقة والاطعام التذيذ والتنعيم فالمعنى التحقيق الا ارادة من قوله اردت ان الفظ هو الذي اردت ان اعلمه **من كلام** مجرور متعلق بالفظ اعلم ان الظاهر ان من قوله من كلام للتبعيض نكاية اشارة الى ان المظلم والمذاق فطرة من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول فحذف اي الفظ كائنا من كلام الامام ويحتمل ان يكون من زايدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات **الامام** هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والآلة اسم يقع على ما فيها ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها لا توصف ولا توصف بها مثلا يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور وزعن مضاف اليه للكلام **المحقق** مجرور على انه صفة الامام **والحبر** مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر قال الاصمعي لا ادري انه بالفتح ادبالكسر وقال ابو عبيد والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح

العالم

العالم المتقن وقيل هو مقلوب من البحر قلب مكان حيث اخر الباء مكان الحاء
وقدم الحاء مكان الباء لان العالم بحر للعلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم والماء
كلاهما سبب الحيوان اما الماء فظ وقد قال الله تع وجعلنا من الماء كل شئ حي
واما العلم فبقوله ص من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فبهذه المناسبة اي بمناسبة
ان كلا من البحر والعالم بحر لما هو سبب الحيوة نطلق البحر المقلوب على العالم المتقن
يعني بطلق البحر على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق البحر
المقلوب عنه عليه ايضا بهذه المناسبة المتقن مجرور صفة الحبر من دق فلا
ن الشئ اذا علمه على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي ويلايمه قولهم التحقيق
اثبات المايل بدلايلها والتدقيق اثبات دلايلها بتحقيق المقدمات المأخوذة
فيها الى مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل ابي بكر بسكون
الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لاني والكلام في اني كالكلام في ذي الانفا
واني بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام العلم بنحتين لان العلم ما جعل
علامة بحسب اللغة لا بحسب الاصطلاح ثم اما ان يصدر باب وام او ابن ذهنت
او لا يصدر بشئ من ذلك فالاول كالكنية كابي بكر وابي عمرو ام كلثوم اسم
لواحدة من زوجات النبي ص والثاني وهو العلم الغير المصدر باب او غيره اما
ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بنحتين والثاني العلم اي
العلم الاصطلاحي والا يلزم كون الشئ قسما من نفسه هذا تقدير كلامه

وفيه خلل من وجهين الاول ان جعل المفهم العلم وقد جعلوا قسيمها الاسم دون العلم
حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام وابن ولبت واللقب علم شعر بمدح او ذم
مفصل منه قطعا وما عداهما من الاعلام سمي اسما وهكذا قرر الشريف الجرجاني
في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم لا بد من ان يكون اسما كزيد او كنية
كابي عمرو او لقبا كبطة ولعل الشارح داغا غال والمانع العلم اشارة الى ان ما عدا
اسما من الاعلام سمي علما في اصطلاحهم كما قال الضرورة جعل المفهم العلم بالمعنى
اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشئ الى غيره عبد القاهر عطف
لابي بكر بن سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط
للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشبه الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع
صفة لعلم مضافا الى علم اخر فحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه وقع وسط الاسم
والوسط ليس مضاف التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا الحذف الف ابن خطا واما اذا
لم يكن صفة له بل صار اعنه فلا يحذف شئ منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين
عزير والاثبات الالف في ابن وكذلك لا يحذف فان اضيف ابن الى غير العلم نحو هذا زيد
ابن اخي لان وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا يقال ثبوت التنوين في اللفظ وثبوت
الالف في الخط متلازمان فكذلك حذف منهما وهو اي ابن مجرور لكونه صفة عبد لفاعر وهو
اي ابن مضافا الى عبد وهو اي عبد مضاف الى الرحمن الجرجاني صفة نسبية اي محصلة بياء النسبة
للامام لا لعبد الرحمن من كونه اقرب من الامام لان المراد معرفته اي معرفة الامام

فوصف الامام

توصف الامام بالجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله
مفعوله ثراه الثراه ههنا بالقصر التراب الغدي وبالمد كثرة المال اي جبره ومنزله
منصوب لتقدير او الضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لشرى عايد رفع انه جبر
بعد جبر لقوله والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تع وسقاهم ربهم
شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اي من
ملحقاتها ومحاطريي مجرورها في الدخول على المبتدإ والخبر يتعدى جعل الى مفعولين
لامتناع الاقتصار على احدهما لو زاد الموصول وقال التي تتعدى ليكون الجملة صفة لقوله
افعال القلوب او حذف قوله الممتنع للاقتصار عليه من خصايص افعال القلوب
لا يوجد في ملحقاتها التي تجري مجراها في مجرد الدخول على المبتدإ والخبر لا في حصا
بهما وفاعله مستتر فيه عايد الى الله الجنة هي في اللغة البستان ومنه الجنات
مثواه اي مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعول الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه
هذان الفعلان اعني سقى وجعل جريا على لفظ وان اريد معنى
وجعل ان والسقي وجعل المذكورين لا الاجتناب بانه سقى وجعل فعل ماض فيهما
ههنا في معنى الامر لانهما دعاء وهو ظ الدعاء في قوله الامر فان معنى
لك سقى وجعل بمعنى ليسق وليجعل وعدل عبر عنه للفظ الماضي بناء لان السقي
والجعل المذكورين وقد وقعا واخبر عنهما بالماضي وناديا كانه راى اداء
الدعاء بصنعة الامر مشتبثا غير لايق لفاقدة الادب على ان حرفه اقل
من حروف

الامر كما لا يخفى وانما عطف اذا لم يعطف ما في قوة الامر على الاخبار حيث عطف لا باعتبار
الصورة مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة وضحك جباك الاه فكيف انا حيث
عطف جباك حال كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اي
باعتبار انها خبر ان صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها
موقع المفرد وهو اي عدم وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة
اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول في ما اخره صحيح ولو قال
في الصحيح لكان اوضح لان هذا بوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيح بل الصحيح اخره
وليس كذلك فان الصحيح ما لم يكن اخره حرف علة سواء كانت في غير اخره كزيد
ولولا كزاحمد وانما قيد لقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى مثاله من كزيد وعمرو ومثل
جاء في زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره او في حكم الصحيح وهو ما في اخره
ياء او واو وسكن ما قبلها كظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلثة
مثاله مثل هذا ظبي وكريس ورايت ظبي كرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا
دلو مفرد ورايت دلوا مفردا ومررت بدلو مفرد والثاني من تلك المواضع الخمسة
في الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم نعرفه ان لو اضيف الى ياء
المتكلم لم يكن لاعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق الاختراز

عن المضاف الى ياء المتكلم لاعنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضاً بخلاف
كما مر لكن لما اندرج غير المضاف منها في الموضع الاول احتيج الى ذكر عنهما
معاكما يدل عليه قوله الا في قصوا الى انقضاط الكلام والعرب من الافهام
نحو ابوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الحق في التثنية
مثل جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان تحمل التثنية ههنا
على ما هو اعم من ان يكون تثنية صوره او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى الرجل نحو
البحرين علما لبارد وما يعني التكرار نحو كرتين اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك
بان اعراب كلها مثل اعراب المثنى الوضعي والراجح من تلك المواضع الحق في جمع
المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحدة كزيدون واحترز به عن جمع المكسر وهو ما يتغير
بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة وسيندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته من وجه
الاحتراز والوبعني ذوي جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير لفظه بالواو والنون حذفوا نونه
للزوم الاضافة وهذا مثل لفظة النساء فانها جمع امرة من غير لفظها وذلك غير عزيز في
كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون وادلو مال وعشرون
ورايت الزيدين وادلي مال وعشرين ومررت بالزيدين وادلي مال وعشرين
وانما كتب الواو بعد الف حالة الجر والنصب في اولو لئلا يلتبس مالي حرف جر وانما
كتبوه في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح الوعشرون واخواته وليت بموع

لانه لم يات الى عشرة وملث وغيره مفرد اجمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها
وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت وجعل اعني انها كاعرابه وكذالك يعرض بدكرها ولم
يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلا كما وكلاهما
وكلانا واحترز به عنه مضافا الى مضمر فان اعرابه حينئذ بحري نحو كلا الرجلين في
الاحوال الثلثة ما قيل السر في اختصاص الاعراب بالحروف بدل الاضافة الى
المضمرات انه لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه
بالحركات نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى النوع اعني المضمر
الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ
فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركة واذا اضيف الى المظهر الذي
هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي
الاصل حال النصب والجر باليا وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض
بحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا اعني لفظ كلا لم يتعرض الى حالته الذي يتعرف فيه
الالف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى
عليك انه لا حاجة الى جعل كلا اسما مستقلا فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه
في الثالث وقال الثالث في التثنية وما يلحقها على ما ذكر في الجمع لكان الكلام
منتظما فان اعراب بعض الاسماء اي من الاسماء الستة الى هنا بالحروف
وهو ط ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب

فيهما

فيها ملفوظة بعينها الحروف التي هي الاعراب على راي او الحروف التي دلت على الاعراب
على راي اخر كما مر والتقدير بي اي الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء
المقصورة وهي الاسماء المعربة التي في اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة
عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وتسمى لذلك لغة
بذي النقص بلدي وبني حرفا كونها مبنيين نعم لو سمي بها لكان معربين واعرابها كذلك سواء
كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء سواء كانت تلك الا
ثانيه بخ اللفظ نحو العطا او لم يثبت مثل عطى ورحى وعبر نحو هذا عصا ورايت عصا
ومررت بعصا وكذا اخيرة واما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا بالعدم قبول
الظاهرة او المقدرة الحركة ما دام الفا اذ كل حركة لا حرجة الى حرف اخر لا يمكن تواردها
الحركة على ما قبل الالف حيث كان حرف العدم الاعراب في الوسط فاذن تعذر اظهار
الحركات تحدث في احد الكلمة فمتى الرفع ضمة منوية وفي النصب صحة منوية وفي الجر كسرة
منوية التاسع من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم نحو هذا غلامي ورايت غلامي
ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بياء اعرابه بالحركة نحو هذان مسلماي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي
في الاصول المسلمة في المذهب الاصح لان في قول بنون العوضية قول بعضهم وانما قلنا في الا
صح لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر المقطي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة
لكن الاول اصح لان الكسرة حالة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشغلا بحركة لازمة
لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة دليلا ان يحتمل الحرف الواحد حركتين مهما تلبث
ومختلفين ان قيل كيف يكون الكسرة الحالة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني والبناء

والنباء بمعنى الاضافة كما مر واحتراز بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحرف عن الجمع المذكر
السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم تقطى في النصب والجر كما ثبت سلمي ومررت
بسلمي لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما تقديرا في الرفع نحو جاءني مسلمي
اصله مسلمون فالياء والمدغم في الياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقدر في الصرف من ان
الواو والياء اذا اجتمعا وسبق احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي
علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحرف في حالة الرفع تقديرا بالثالث
من تلك المواضع السبع ما فيه اعراب محكي اما جملة من قوله لا العلمية لحوا نابط شرا علم
شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة الثابط اي الاحداث الثابط الى شخص
وشر انفعال تاسط ثم جعلت اسما لرجل هو ثابت بن جابر النهدي واعرب تقديرا
على رأي والتفصيل فيها هو ان الجملة حيث هي جملة قبل جعلها علما منية بل عدت قسما رابعا
من مبنى الاصل واما بعد العلمية فقيل انها مبنية كالمبنيات المحكية على بنائها وقيل
معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا
لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاءني نابط شرا برفع شر لكن لما اشتغل
الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث حكي لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل اسمح
ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا مبني
على هذا القول او مؤول في قول المحاذري لان في قول النحاة بالاسرع لان سيبويه وكثيرا من
النحاة قدصرحوا بان المؤول لما كان محكيا اصلا نحو من يرفع الجعل مبتدأ وزيد امرفوع
تقديرا جريا على هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس في الشعار من نفوضرب زيد

ضرب زيد فضرب زيدا السعار بان السوال انما هو عن زيدا الواقع مفعول ضرب وذلك ان
كل اسم سواء كان مفردا او جرى او جرى امن المركب كان معربا في الاصل وحكى ذلك الاعراب
فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل الجزء والعابد الى كل اسم تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه
تقديري يخذف لفظ المحكي كما حذفه الثاني في شرح اللباب فصل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب
ولعله هو الصحيح وفي جملة عشر علما بحكم الجر على الفتح وبعض هو انقديري فخرا شارة الى قوله
ان قصد قولا اعرب تذكره وتفصيل اتمام على وجه تتضح المرام هو ان جملة عشر اذا جعل علما يجري عليه
اللفظ الاعراب ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا جملة عشر بضم الراء ولكن الاشهر فيه
انه بعد التسمية علم محكي على بنائه وهو الاصح الرابع من ملك المواضع السبعة التي كان الاعراب
فيها تقديريا في الاسماء المقصورة وهي الاسماء التي اواخرها باء مكسورة ماقبلها نحو القاضي والوالي
فان اعرابها تقديري في حالتي الجر والرفع نحو جاء في القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اي
باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة
عليهما نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في النصب ايضا اي كما جاء به في الرفع
والجر وهو لغة للضرورة الشعرية نحو قوله لا ابالي بان بنى عنما مهلا موالينا لا تنبثوا بيننا ما كان
مدفونا مهلا نصب على المصدرية لانها المقدرة وبني مفعول به اصله بنيين حذفت احدى النونين
والياء للاضافة الى عنما نحو له مهلا موالينا اي بني عنما الذين هم موالينا ان ناصرون بنا
في الصحاح المولى الناصر ونحو قوله لا تنبثوا اشتري من نبش القبر والميت اي حفر فنش
وكفنه نبيش بالضم ومنه النباش وبيناظرف مدفونا الاستتار وفي موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانها مفعول لانها المقدر الدال عليه نحو له

بانوار متعلق بيستضيء والضمير مجرور محلا لاضافه الاذن اليه راجع الى عهد المختصر
والمراد بانواره مسائل اللمعه وباحث الشريفه وفي هذا الكلام استعاره بالكنايه
لان المناسبه المختصر بالمصباح في ازاله الظلم جمع ظلمه كالجهل والجمله اما لازاله اي ازاله
الظلم في المصباح فقط واما الازاله في المختصر فانه مزيل الظلمه الجهل بالمناسبه متعلق بمزيل والا
والاشعال عطف تفسيري وهي في الحقيقه من اثر الظلمه ثم اثبت لما مع لوازم المصباح
بقوله بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه المختصر بالمصباح في ضمن الاستعاره مكنيه وهذا
الاثبات استعاره تخييليه قوله قريبه لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفه تخييليه واما منصوب
على الحاليه فهذه بر ويستضيء اي يغتنم معطوف على يستضيء والضمير المستتر عائد الى الواحد
مقام منصوب على انه مفعول مستضيء وهو العالم جمله غنمي واضافتها لم اثاره اضافه العام
الى الخاص اي المغانم من اثاره فيكون اضافه بمعنى من كخاتم فضه لان المغانم المراد بها
الاثار الحاصله من المختصر كما ان الخاتم هو الصنعه فيصح كون الاضافه بمعنى من الاضا
فهاد هي كون المضاف محمولا موجودة منها والمراد بها اي تلك الاثار
الحاصله من المختصر مسائل الشريفه انتهى هي فوق كل مغنم والضمير البارز
مجرور المحل لاضافه الاثار اليه راجع الى المختصر كرم فعل
فاعل مفعول هو اي المفعول الضمير البارز المصل وهو عايد الى
المختصر والجمله معطوف على جمله نرجمه ومعنى كسرته طويته
طيا وهو ضد النشر على كسر عين الظاهر لان الثبات
المحوله اذا اشتهر طويت على كسر القصار فكان
المناسبه بعد المحقق بالبيت المطوي وجعلته
مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان
على حرف جر كرم مجرورة متعلق بكره
بالباب مجرورة لاضافه الى اليها
بمتن هذا الكتاب
كتبه حسن بن مراد

M. ACADEMIA KÖNYVTÁRA

Arab 0. 34.

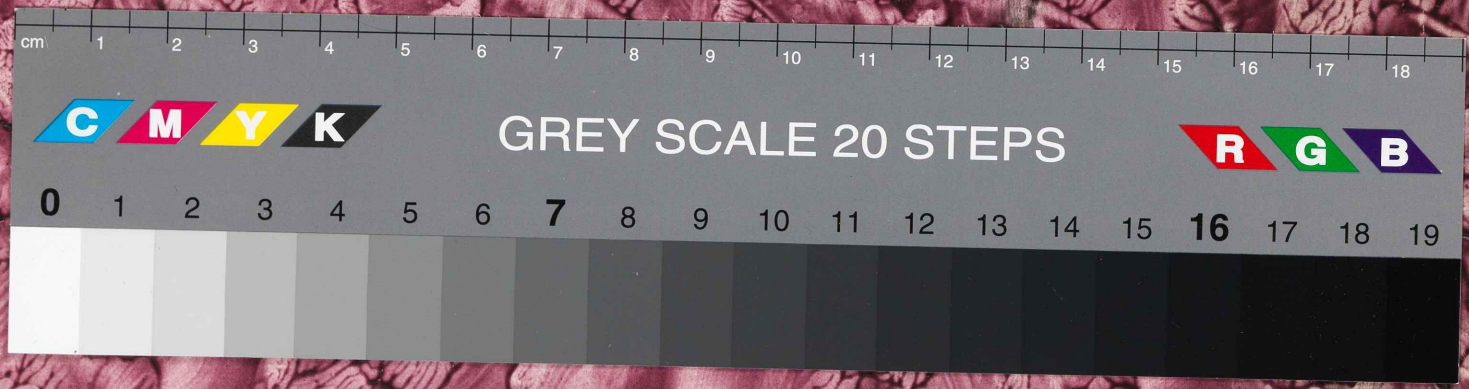
cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19